

## المدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية

### وتأثيره في التطبيقات المحاسبية المقبولة

#### دراسة ميدانية في البيئة العراقية

م.م. دارستان حسن حمد أ.م.د. محمد حويش الشجيري

قسم المحاسبة / الكلية التقنية الادارية قسم المحاسبة / سكول الادارة والاقتصاد

هيئة التعليم التقني / كوردستان فاكلتي القانون والادارة / جامعة دهوك

### المستخلص

ان درجة التدخل والمساهمة في صياغة المعيار المحاسبي وقبوله تتأسس على درجة تأثير التطبيقات التي سينتجها المعيار المحاسبي على مصالح الاطراف المختلفة ، وبالتالي فان اعتماد مدخلا معينا في صياغة المعايير يعد مهما انطلاقا من درجة تأثيره في المصالح الخاصة التي ستنتج بالتطبيقات الواجب على هذه الاطراف اعتمادها في التعبير عن تلك المصالح . لذا تنطلق الدراسة الحالية من مشكلة مدى الحاجة للتوافق بين مختلف الاطراف ذات المصلحة عند صياغة المعايير المحاسبية . لذا يهدف البحث الى بيان اثر المدخل السياسي لعملية صياغة المعايير المحاسبية في معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية ، ومدى امكانية تبني المدخل السياسي والتوصل الى التوافق بين وجهات النظر المتعددة من خلال مشاركة جميع الاطراف لتوفير معلومات رشيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية . وبغرض تحقيق اهداف الدراسة فقد تم صياغة فرضياتها الرئيسية وبما يتناسب والمشكلة المدروسة ، فقد تصدت لمهمتها من خلال استخدام المنهج النظري التحليلي في اطار الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة ، فيما تم استخدام اسلوب الدراسة الميدانية من خلال استمارة الاستبانة التي صممت لاستقصاء آراء مجتمع معدي المعلومات المحاسبية والاطراف المستفيدة منها. وتمثلت ابرز الاستنتاجات بوجود علاقة واثر معنوي للمدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل

معدّي المعلومات المحاسبية ومستخدّمي المعلومات المحاسبية . لذا تقترح الدراسة الحالية تفعيل دور المدخل السياسي في عملية تطوير تشكيلة مجلس المعايير المحاسبية العراقي والاطراف المساهمة فيه واليات العمل اللازمة لصياغة المعايير والحصول على القبول بشأنها .

**الكلمات المفتاحية: المدخل السياسي، المعايير المحاسبية، التطبيقات المحاسبية المقبولة.**

### منهجية البحث

**أولاً مشكلة البحث:** يفرض البعد الاجتماعي للمحاسبة ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار المصالح المختلفة لجميع الاطراف التي تستفيد وتتأثر بالمعايير المحاسبية وما ينتج عنها من قواعد وطرق واجراءات تتحكم بالجوانب الاقتصادية لمصالحها المختلفة في الكيانات الاقتصادية . ان تبني مثل هذا التوجه في صياغة المعايير المحاسبية يستدعي مشاركة تلك الاطراف في اعداد وصياغة المعايير المحاسبية والقبول بها والالتزام بما تحمله . وبما ان تلك المصالح المختلفة لا يمكن في الغالب ان تتوافق بل من المرجح الغالب ان تتعارض ، لذا يتطلب اقرار المعيار الى حصول عمليات التسوية والتوافق من خلال عمليات التفاوض للوصول الى المعيار الذي يرضي او يلبّي غالب مصالح الاطراف المختلفة . وفي سياق تلك العلاقات والمتغيرات تظهر مشكلة الاطراف المؤثرة وذات القدرة على الفرض لمصالحها من خلال المعيار المحاسبي على حساب الاطراف الاقل تأثيراً في عملية صياغة واقرار المعيار المطلوب . ان تبني مثل هذ النوع من العلاقات هو ما يطلق عليه البحث مفهوم المدخل السياسي في عملية صياغة المعايير المحاسبية لتتناول اثره في الوصول الى تطبيقات محاسبية مقبولة من قبل مختلف الاطراف المستفيدة سواء كانت مستخدمة للمعلومات الناتجة من المعيار او مطبقة له . وتأسيساً على ذلك يمكن ان تثار تساؤلات عدة مهمة مكملة لاطار المشكلة العام ينبغي البحث في جوانبها للوصول الى الدلائل المنطقية التي يستهدفها البحث:

1. هل ان وضع معايير محاسبية مفيدة لا يمر الا عبر عملية تسييس صياغة المعايير المحاسبية والاخذ بمصالح كل الاطراف المستفيدة ام بناءها من منظور علمي يعد كافياً ومفضلاً ؟
2. هل المدخل السياسي يعد مدخلاً مفيداً لكل من الاطراف المستفيدة ومعدّي المعلومات المحاسبية بشكل عام والبيئة العراقية بشكل خاص .
3. هل عملية صياغة المعايير المحاسبية الجارية في العراق من خلال مجلس المعايير المحاسبية والرقابية هي ذات مدخل سياسي ملائم .
4. يجد المتتبع ان كثير من البيئات الدولية قد تبنت معايير المحاسبة الدولية ، وبالتالي قد وفرت على نفسها عناء ومشقة انشاء معايير محاسبية محلية

انطلاقاً من ان الامر ليس سهلاً ويحتاج الى جهودا واما الاطالة ، واشخاص مؤهلين ومنظرين ، ومتفرغين للقيام بهذه المهمة . والسؤال هنا ، هل يمكن ان تكون المعايير الدولية ملائمة للبيئة العراقية النامية ؟

**ثانياً- أهمية البحث:** تنطلق أهمية البحث من خلال أهمية توضيح المسارات

الاتية:-

1. بيان دور الجهات المسؤولة في ايجاد تطبيقات محاسبية مقبولة لكل من معدي المعلومات ومستخدميها في ضوء المدخل السياسي لصياغة المعايير المحاسبية.
2. التأكيد على أهمية وفاعلية معدي المعلومات المحاسبية في بيئة المحاسبة لما لها من دور كبير في تحقيق الاهداف المرجوة للمدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية.
3. التأكيد على تحقيق منفعة افضل لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية لما له اثر في قبول تلك المعايير وما تتوقع منه بتوفير احتياجاتهم من المعلومات.
4. البحث في مدى ملائمة المدخل الذي يوفر الفرصة لجمع معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند اعداد المعايير المحاسبية ودراسة تأثيراته الايجابية والسلبية في تلك الاطراف.

**ثالثاً- أهداف البحث:** يستهدف البحث الوصول الى :

1. بيان طبيعة ودور المدخل السياسي في دعم مشاركة الاطراف ذات المصالح في صياغة المعايير المحاسبية ومنافع ذلك في تفعيل البيئة المحاسبية وترشيدها.
2. ايضاح دور المدخل السياسي في تفعيل دور مهنة المحاسبة في توجيه عملية صياغة المعايير المحاسبية.
3. بيان تأثير المدخل السياسي في صياغة واعداد المعايير المحاسبية في التوصل الى التطبيقات المحاسبية اللازمة التي تلبي متطلبات معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.
4. بيان امكانية تبني المدخل السياسي في العراق ودراسة تأثيراته الثقافية والاقتصادية ومساهمته في تفعيل التطبيقات المحاسبية الحالية وعملية وضع المعايير الجارية والمعتمدة على النقل من المعايير المحاسبية الدولية .

**رابعاً- فرضيات البحث:** يتبنى البحث الحالي باطار دراسة وتحليل مشكلاتها

الفرضيات الاتية :

1. للمدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية علاقة وتأثير معنويان في تشكيل التطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية .
2. للمدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية علاقة وتأثير معنويان في تشكيل التطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية .

**خامساً- منهج البحث وادوات جمع المعلومات :** يتبنى البحث في اطار اختبار

فرضياته الاتي :

1. منهج التحليل النظري الاستدلالي المعتمد على الدراسة النظرية للمقدمات المنطقية العامة من اجل الوصول الى التفسيرات النظرية المستهدفة. وفي هذا المنحى تم اعتماد الدراسات النظرية السابقة والمصادر المحاسبية النظرية المختلفة .
2. منهج الدراسة الوصفية الميدانية وجمع البيانات بهدف التحليل الكمي الاحصائي لها ، اذ تم استخدام استمارة الاستبانة لهذا الغرض لجمع البيانات بشكل مباشر من الاطراف ذات العلاقة والمتأثرة بالمعايير المحاسبية واسلوب صياغتها وبالتطبيقات المحاسبية الناتجة عنها.

## الاطار النظري للبحث

**أولاً- المدخل السياسي :** تعد عملية وضع المعايير والالزام بتطبيقها مشكلة بالغة الاهمية بالنسبة لمهنة المحاسبة وممارسيها ومستخدمي المعلومات المحاسبية وذوي المصالح فيها ، وان تحديد افضل الية لكي تستخدم في وضع معايير محاسبية موحدة هي مسالة بالغة الاهمية ايضاً لاجل قبول المعايير المحاسبية وزيادة منفعتها [1]. لذا فان الكثير من الادبيات المحاسبية تؤكد على ان عملية وضع المعايير ينبغي ان تكون عملية سياسية – اجتماعية ، اذ ان وضع وانشاء المعايير المحاسبية يعد نتاج لتصرف سياسي بالدرجة الاولى وبصورة اكبر من انها استنتاج منطقي او معرفة نتيجة ابحاث تجريبية [2]. ومن ناحيته يقول Horngren بأن وضع المعايير المحاسبية هو نتاج عملية سياسية أكثر مما هو عمل منطقي لأن عملية وضع المعايير قرار اجتماعي ، وذلك كون المعايير تضع قيوداً على سلوك الناس ويجب أن يتم قبولها من قبل الأطراف المتأثرة بها. ومن جهة أخرى فإن المعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء فيما إذا كان جيداً فإنه يسرع من عملية الاتصال ويجنب شرح الطرق وتفسيرها في كل مرة [3]. اذ ان سبب هذه الظاهرة هو وجود العديد من الاطراف المهتمة بتطوير معايير المحاسبة وتتأثر بهذه المعايير . وقد توصل مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية الى ان افضل طريقة للتأثير في صياغة المعايير المحاسبية هي محاولة التأثير على واضعي هذه العملية [4]. وتتجسد العملية السياسية لصياغة المعايير المحاسبية اساساً من خلال الحركة التفاوضية ، وفي الواقع على حركة الأطراف المتفاوضة نحو بعضهم البعض حتى يتم التوصل الى حل مقبول ومرضي تتحقق من خلاله المصالح المشتركة . ويظهر هذا المفهوم الديناميكي للتفاوض فيما يتعلق بالقضية محور التفاوض وطبيعة الحركة التفاوضية ومهارات القائمين بالتفاوض وعلى مراكز القوى لأوضاع المفاوضين عند تحديد المكان المطلوب الوصول إليه [5]. وفي ظل ذلك فان المدخل السياسي في عملية وضع المعايير المحاسبية يمثل المنهج او المدخل لوضع المعايير المحاسبية الذي يتبنى حل تعارض المصالح بين الاطراف المستفيدة المختلفة من بينها المهنة والحكومة والاطراف المختلفة كافة وتحقيق رغبات كل الاطراف في وقت واحد في المعيار المقترح والمراد اصداره وهذا المدخل يتضمن تحديد الجهة المقبولة التي تتولى قيادة عملية اصدار المعايير والجهات المشاركة بالعملية وطريقة المشاركة والتصويت وقرار والالزام بتطبيق المعيار . وتتضح ملامح المدخل السياسي في وضع المعايير المحاسبية بشكل جلي في

المطلبان الاساسيان اللذين يحكمان عمل FASB عند وضع المعايير المحاسبية وهما [6]:-

1. الاستجابة لحاجات ووجهات نظر المجتمع الاقتصادي ككل وليست فقط مهنة المحاسبة.
2. العمل من خلال الجمهور العام بحيث يعطي للاطراف المهتمة الفرصة الكاملة للتعبير عن وجهات نظرهم.

اذ ان عملية وضع المعايير المحاسبية هي اساسا عملية واقعية . لهذا السبب فإن مجلس المعايير المحاسبية يجب ان ياخذ بالاعتبار وبصورة واضحة الجوانب السياسية لتلك العملية. لذلك يجب ان تكون مقبولة من الاطراف المعنية [7]. اذ ان المعيار المحاسبي كما يشبهه [8] بعداد السرعة في السيارة يؤثر في سلوك سائقي السيارات أو يمكن خفض الحوادث بواسطة جعل العداد يقرأ السرعة أكثر من الحقيقة ويكون تأثيره إيجابياً أيضاً [9]. وفي السنوات الاخيرة فان كثير من الباحثين اعتبروا ان الضغط او التحشيد (اللوبي) السياسي يعد مشكلة امام عملية وضع المعايير المحاسبية فالشركات لديها الحافز للضغط بالاسلوب السياسي بدلا من الاشتراك في متطلبات العملية بشكل اعتيادي في عملية وضع المعايير ويزداد التحشيد السياسي كلما ذهبت العملية بعيدا عن رغباتهم ومايفضلون من تطبيقات محاسبية [10]. لذا يرى البعض بان المدخل السياسي في هذا المجال عبارة عن الجهد المنظم لمجموعات المصلحة الضاغطة المختلفة من اجل اجراء تعديلات في المعايير المحاسبية السائدة او المقترحة فضلا عن التدخل المباشر احيانا من جانب قوى سياسية من خلال مؤسسات سياسية [11]. ويمكن القول بوجود ارتباط واضح بين المدخل السياسي في المحاسبة وبين قبول او عدم قبول الاطراف المستفيدة للعمل الذي تقوم به هيئة صياغة المعايير المحاسبية ، واذ ما اخذنا بنظر الاعتبار مصالح تلك الاطراف واختلافها فان الحصول على القبول الكامل او التام حول هذه المعايير يعد امرا صعب المنال [11]. اذ ان جودة المعلومات المفيدة وعملية اختيار المعايير التي تحقق ذلك لايمكن توقعها دائما في ظل عملية الاتفاق على اختيار الافضل لذا يتم الحاجة في الغالب الى الموازنة بين حاجات مختلف الاطراف المشاركة ، اذ يتم التضحية احيانا بالمصالح الخاصة من اجل ان تكون السياسة المحاسبية مرضية للجميع [12]. لذلك فإن وضع المعايير المحاسبية تشابه عملية إنتاج القوانين السياسية ، اذ تبنى على منطق سليم وعلى الملاحظة والأختبار لأن وضع المعايير هو قرار إجتماعي فهي تضع قيود على التصرفات والسلوكيات . لذلك يجب أن يكونا مقبولين من الأطراف ذات العلاقة. وان الموافقة قد تكون طوعا أو بالقوة أو كلاهما .

### ثانياً دور المدخل السياسي في حل تعارض المصالح والوصول الى التطبيقات المقبولة:

ينشأ الصراع في الاطار المحاسبي بسبب ان الاطراف المشاركة في العملية الاقتصادية والذين تهتم المحاسبة بتقديم معلوماتها اليهم بان لديهم اهداف متعارضة . هذا فضلا عن ان المعايير المحاسبية ليست محايدة وان لها اثارا مختلفة على مصالح الاطراف المشاركة في العملية الاقتصادية . لذا سينشأ الصراع فيما بينهم ويحاول كل طرف فرض تلك المعايير التي تضمن تحقيق مصلحته الخاصة ولو على حساب الاخرين [12].

ويؤكد (Watts & Zimmerman - 1978) في اطار تطوير نظرية وضعية للمحاسبة على ان الافراد يتصرفون لاجل تعظيم منافعهم وبالنتيجة فان الادارة تضغط او تحشد على المعايير المحاسبية استنادا الى مصلحتها الخاصة باعتبار ان تلك المعايير تؤثر على ثروتهم اي ان لهم الدافع الكبير للضغط على المعايير المحاسبية التي تقود الى زيادة الارباح المعلن عنها ، وبالتالي تقليل منافعهم لانها ستؤدي الى تدفقات نقدية خارجة اكبر من خلال الضرائب والتكاليف السياسية لمواجهة تدخلات الحكومة والتكاليف التنظيمية ، وبالتالي تقليل حوافز الادارة ومكافئاتها [13].

وتظهر الضغوط السياسية (Lobbying) في درجات مختلفة جدا وان تلك الضغوط يمكن أن تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق التقارب على مستوى عال من الجودة. ويرى Sutton بان جماعات الضغط تتركب على اساس اقتصادي اي الموازنة بين التكاليف والمنافع وكما كانت المنافع اكبر كلما كان الضغط مبررا . وعلى هذا الاساس تمارس الاطراف الضاغطة جهودها في كل مراحل صياغة المعيار المحاسبي سواء في فترة اقتراح المعيار او مرحلة الدراسة الفنية والاقتراح المبدئي وعرضه على المناقشة العلنية او مرحلة اصدار المعيار في صورته النهائية ويتوقف توقيت الضغط المثالي كلما كان المعيار في بداياته الاولى او مراحل اقتراحه [11]. لذا تقع عقبة واحدة في مسار هيئات وضع المعايير متمثلة بمجموعة من الضغوط "السياسية" التي تنجم عن مبادرة أي مجلس يصف المعالجات المحاسبية الخاصة، والقضاء على العلاجات البديلة، و فرض شروط الافصاح الإضافية، أو تشديد التفسيرات المسموح بها. مما تفرض على المعايير المقبولة مزيداً من التحديد، وتوفير فرصة أقل للمرونة. اذ تولد الكثير من المحاولات من قبل الأطراف المتضررة لتتحرك بقوة و ذلك لمنع واضع المعيار المحاسبي من فرض شروط غير مرغوبة من قبل تلك الاطراف للدفاع عن مصالحهم الذاتية. لذا فان عدم اتفاق الاطراف المستفيدة على القبول الجماعي للمعيار المقترح او المعدل يترتب عليها نتائج هامة متمثلة في [11] :

1. ضرورة التنازل عن مفهوم القبول الجماعي للمعايير المحاسبية الى مفهوم اقل من ذلك يدور حول اغلبية المستفيدين من تلك المعايير.
2. ضرورة اكمال العمل الفني بعملية تسويق ماهرة للمعايير في اوساط الاطراف المستفيدة.
3. صعوبة التعويل على احداث تطورات نظرية في البناء العلمي للمحاسبة وبالتالي اصبح من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار التطوير التدريجي للمعايير السائدة من خلال الاخذ بنظر الاعتبار مصالح الاطراف المستفيدة المتعارضة . وفي هذا السياق يرى العبدالله بان القبول الجماعي يتمثل بوجود قبول عام من اطراف تهمها المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية الختامية [14].

**ثالثاً- اساليب الضغط في اطار عملية صياغة المعايير المحاسبية:** تاخذ اساليب الضغط طرقاً عديدة من جانب جماعات الضغط على هيئة وضع المعايير المحاسبية ، اذ تختار جماعات الضغط وسيلتها التي تحقق لها المنفعة الاكبر باقل تكلفة ممكنة . لذا يمكن تصوير اساليب الضغط كالآتي [11]:

1. **اساليب الضغط في الامد القصير** :- اذ يتعلق الضغط بهدف تغيير معيار محاسبي سائد او مقترح ، ومن اساليب الضغط هنا :

- **الطريقة المباشرة** - ويتم ممارسته من قبل جماعات الضغط نفسها من خلال الاتصال التي تتم بينهم وبين هيئة وضع المعايير.

- **الطريقة غير المباشرة** - ويتم ممارسة هذا الضغط عن طريق اطراف خارجية تتبنى وجهة نظر الضاعطين وتجدد لممارسة الضغط نيابة عنهم على هيئة وضع المعايير ، ويتم اختيار هذه الجهات الخارجية لأعتقادهم في ان لها تأثيرا قويا على اعضاء هيئة وضع المعايير . وقد تتمثل هذه الجهات الخارجية باطراف ذات علاقات معينة باعضاء هيئة وضع المعايير او تكون اطراف ذات سلطات غير محدودة مثل الجهاز التشريعي او التنفيذي للدولة .

2. **اساليب الضغط في الامد الطويل** :- ويرتبط هذا الضغط بتغيير اسلوب عمل هيئة وضع المعايير والعمل على وضع تمثيل مباشر لجماعات الضغط في مجلس هيئة وضع المعايير.

ان تأثير الضغط "السياسي" يكون كبيرا حتى في الأماكن التي يوجد فيها آلية فرض وسلطة قوية، كما هو الحال في الولايات المتحدة فوجود (SEC) كوكالة حكومية فيدرالية قوية تمتلك سلطة في فرض التقارير المالية الا ان الشركات الكبيرة عندما تجد ان معايير FASB المقترحة غير متفقة مع مصالحها فانها تواجهها بالاعتراض، وأنهم يشككوا فريقا للضغط (لوبي) على FASB لمنع اصدار المعيار من أجل تجنب التدخل الحتمي من قبل SEC. لذا يرى Demski بانه عندما لا يمكن ارضاء كل الاطراف عند وضع المعايير المحاسبية فان عملية وضع تلك المعايير تكون دائما عملية سياسية [11]. وتحاول في ذلك الكيانات المهنية والعلمية المختصة بوضع المعايير المحاسبية الى تنظيم هذا الصراع عن طريق اختيار تلك المعايير التي تحقق رغبات كل الاطراف في وقت واحد ولو بشكل جزئي ، وعندما تفشل في ذلك ، اي في التوصل الى معايير توفيقية وفرضها على اطراف الصراع يحاول كل طرف فرض معاييرهم المفضلة عن طريق محاولته ممارسة الضغوط على الكيان المختص بوضع تلك المعايير وتتطور تلك الضغوط حتى تصل الى الاستعانة بقوى خارجية عن مهنة المحاسبة لتدعيم الضغط .

أن زيادة المنافسة بين الاطراف المستفيدة توسع نطاق الصراع داخل النظام السياسي المحاسبي ، لذا يمكن تحقيق التوازن بين الفرق ذات المصلحة من خلال توسيع الدعم لكل وجهات النظر وهذا يتعلق بدرجة التنظيم المهني لعملية وضع المعايير المحاسبية [15] . فهناك خطورة في ان تصبح عملية وضع المعايير مسألة مسببة على وتيرة متزايدة ، فمجموعات المصالح الخاصة قد تمتلك المبادرة الاضافية من خلال قيامها بعمليات تحشيد لوكالة حكومية بهدف الحصول على اسس سياسية ( او معنيين بقرارات سياسية) قد يشعرون ربما بضرورة محاربة او مضايقة المعارضين او المنشقين حماية للمصلحة العامة ، وهناك تخوف اخر وهو ان الجمهور غير المطلع قد يطلب اجراء ما ولكن ذلك قد يكون على حساب المعايير المحاسبية ومهنة المحاسبة نفسها [15]. الا انه يمكن القول انه من الممكن ان تكون أكثر القوى

المقتدرة التي تؤثر في تطوير المعايير المحاسبية هي مجموعات المستخدمين والتي تتكون من مجموعات المستخدمين المهتمين بمعايير المحاسبة أو المتأثرين بها وبقوانينها وإجراءاتها [16].

**رابعاً- الاعتراضات على المدخل السياسي في المحاسبة:** يسود جدل واسع بنفس الاتجاه من قبل كثير من المحاسبين يدور ضد تسييس عملية وضع المعايير المحاسبية ، ويستند المعارضون للمدخل السياسي في عملية صياغة المعايير المحاسبية الى ان جوهر المعايير المحاسبية يتمثل بالحياد ، اذ يرى Solomons بان واجب المحاسبين كمعدين للمعلومات المحاسبية هو تقديم المعلومات التي يثق بها المجتمع ويستند اليها في تعظيم رفاهيته وهو امر لا يتحقق الا اذا كانت المعايير المستخدمة في انتاج تلك المعلومات حيادية في تمثيل الحقائق ولن تكون كذلك اذا لم تكن محمية من اي تدخل سياسي لذلك فان هذا التدخل يجب ان يكون محل مقاومة المهنة [11]. ويؤكد Sterling على حياد المعايير ويرى ان استخدام الطريقة العلمية فرصة للتحرر من تأثيرات المصلحة الخاصة وبالتالي فان عملية وضع المعايير ماهي الا مشكلة فنية بحتة ويجب ان تحل في اطار نظري وباستخدام الطريقة العلمية . ويرى معارضون آخرون بان المحاسبة ذات طبيعة فنية وتخصصية وخصوصا في مجال بناء المعايير المحاسبية مما يؤكد اهمية ادارة المهنة لمثل هذه العملية ، اذ تعد مهنة المحاسبة من المهن التي تسعى الى خدمة المصلحة العامة وان التدخل السياسي يسبب ضررا مهما اذ يشكل قيادا على نتائج التنظيم الذاتي ، وبالتالي القدرة على ادامة الثقة العامة في المهنة وفي عملية وضع المعايير المحاسبية على وجه الخصوص . الا ان آخرون يرون بان الضغط السياسي يزداد مع مدخل التنظيم الذاتي للمهنة كون المهنة ليس لديها القوة او السلطة للفرض او الالزام كما يعبر عنه القانون ، واذا ما ريد للمهنة الاستمرار فعليها استيعاب غالب الاطراف ذات المصلحة في عملية وضع المعيار المحاسبي [17]. وهكذا يتضح ان مدى التدخل الحكومي في الانشطة الاقتصادية لأي دولة يعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على عملية وضع وتطوير المعايير والممارسات المحاسبية في هذه الدولة. ويعترض آخرون على هذا المدخل في وضع المعايير المحاسبية كونه يساهم في رفع تكاليف اعداد المعيار من جهة فضلا عن ارتفاع تكاليف قبوله على الاطراف المستفيدة وما يتحملوه في سبيل الضغط والتحشيد للوصول الى المعيار الذي يحقق مصالحهم الخاصة في اطار العملية السياسية . فالعملية السياسية لا تختلف عن عملية السوق في هذا الاعتبار ومن كلفة المعلومات والمراقبة تمتلك الإدارة محفزات لتطبيق الاختيار بين الأرباح المحاسبية ويستقر الأطراف في العملية السياسية على الكمية المنطقية الحقيقية [18]. ويرى معارضون آخرون على ان المدخل السياسي منهجا غير صالحا لكل المجتمعات نتيجة اختلاف الابعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية للبلدان المختلفة ودرجة ايمانها بالتفاوض المهني في الاطار السياسي وقدرة المجتمع على تقبل تلك العملية او قدرة المهنة او الحكومة على ادارة عملية التفاوض بنجاح للوصول الى معايير محاسبية مقبولة . الا ان الحقيقة السائدة تفرض على المحاسبين الاعتراف بحقيقة المصالح المختلفة المرتبطة بالمعايير

المحاسبية وبالتالي الحاجة الى الاعتراف بالبعد السياسي في العمل وقبوله لانه اصبح حقيقة واقعة ويجب ان يستكمل المحاسبون المهارة الفنية التي يتميزون بها بالمهارة السياسية المطلوبة للتعامل مع مختلف مجموعات الضغط [11].

**خامساً-المعايير المحاسبية السياسية ومشكلة القبول بها :** يعد القبول بالطريقة او المنتج المحاسبي من قبل الاطراف ذات المصلحة بالمعيار المحاسبي امرا حاسما في عملية صياغة المعايير المحاسبية في ظل المدخل السياسي ، وبدون هذا القبول قد ينهار المعيار المقترح او المعدل بالرغم من صلاحيته الفنية وقد يصل الامر الى فقدان الثقة في هيئة صياغة المعيار نفسها [11]. اذ تمثل الفوائد الاقتصادية للمعايير المحاسبية امرا حاسما في عملية قبول المعيار المحاسبي كونها تشكل الاساس لاعداد التقارير المالية الخارجية وهي موجهة أساسا للاستخدام من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين، لذا حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير محاسبية ذات قبول عام وتطبيق واسع وبدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معايير الخاصة وهنا ستكون المقارنة مستحيلة بين نتائج العمل المحاسبي للكيان الواحد بتعدد المحاسبين او بين الكيانات الاقتصادية المختلفة [19]. وان تغيير المعايير المحاسبية او تطويرها يجب ان تهدف الى تحسين المنفعة من المعلومات الناتجة لخدمة هؤلاء المستخدمين ، الا ان تحديد وقياس هذه الفوائد هي مهمة شاقة جداً. الا ان المعايير المحاسبية تبقى مسالة ضرورية لكفاءة أداء الاقتصاد ككل بسبب اعتماد قرارات تخصيص رأس المال بشكل كبير على المعلومات المالية ذات المصدقية والموجزة والمفهومة والمعلنة على نطاق واسع. إلا أن الفوائد الناجمة عن تحسين المعايير يصعب تتبعه اذ يعد من المسائل السلوكية، أكثر من كونه مسالة تكلفة. اذ يرى Rappaport-1964 بان المعايير المحاسبية ذات تأثير في السلوك الاقتصادي ومن ثم في توزيع الثروة بين الاطراف المختلفة من خلال ثلاث اتجاهات هي [20] :

1. التأثير في سلوك مستخدمي القوائم المالية مثل المساهمين وباقي المستثمرين.
2. التأثير في سلوك اطراف مثل المنافسين والعمال والمجهزين والمستهلكين والهيئات الحكومية.
3. التأثير في سلوك الشركات التي يحتمل ان تكون نداءً من خلال التغذية العكسية للابلأغ المالي طبقا لمتطلبات المعايير المحاسبية.

ويمكن تقييم التكاليف والفوائد الاقتصادية من وجهة نظر واضعي ومستخدمي المعلومات المحاسبية ولكن كثيرا ما يقال أن هذا التركيز ضيق جدا. ويقال إن العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي وراء تلك التحديدات من وجهة نظر واضع أو مستخدم تلك المعلومات والتي غالبا ما تكون عملية تستحق التقييم في عملية وضع المعايير المحاسبية كاساس لاحق في قبول المعيار. ويتردد وايت في 1977 في جعل اعتبارات النتائج الاقتصادية تدخل في عملية وضع المعايير ويشير إلى ان واضع المعايير يحتاج ان يعي هذه النتائج بحيث يمكن ان يتوقع المعارضة من قبل الأطراف ذات المصلحة ويقع الأطراف المعارضة [21].

## سادساً- المعايير المحاسبية السياسية والتطبيقات المقبولة من قبل معدي

### المعلومات المحاسبية: تواجه عملية صياغة المعايير المحاسبية في ضوء المدخل

السياسي مشكلة تكوين عبء يتمثل بالانشطار الهائل للمعايير المحاسبية . وتعد المشاكل الآتية مسببات لعبء المعايير [19]:

1. الكم الهائل من المعايير.
2. الكم الهائل من التفاصيل التي تتطلبها المعايير.
3. عدم وجود معايير محددة مما يجعل من عملية اختيار معايير معينة لاجل التطبيق مسألة بالغة الصعوبة.
4. فشل المعايير ذات الغرض العام باعطاء فروق بين احتياجات المعدين والمستخدمين.
5. فشل المعايير ذات الغرض العام في اعطاء فروق بين :
  - الوحدات العامة والوحدات غير العامة.
  - الكشوف المالية السنوية والمرحلية.
  - المشروعات الكبيرة والصغيرة.
  - الكشوف المالية المدققة وغير المدققة.
6. افصاح مفرط من التفاصيل وقياسات معقدة او كليهما.

ومن هذا المنطلق فان معدي المعلومات المحاسبية والمدققين يطمحون اساسا الى الاطمئنان بان ما يقدموه من معلومات في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية ملائمة ومعبرة عن كل الحالات والحقائق التي تحصل في التطبيق الفعلي وهو بحث اساسا عن الامان والابتعاد عن خطر المتطلبات القانونية والتنظيمية الا ان زخم المعايير وتفصيلاتها فضلا عن المنهج الذي تعتمده كثير من المعايير المعدة والقائمة على تعدد القواعد في ظل المعيار يمكن ان توقعهم في تلك المطالبات [22]. ويمكن بيان اثار استخدام المعايير المحاسبية المعدة وفق المدخل السياسي في مدى قبول المعدين للتطبيقات التي تاتي بها هذه المعايير من خلال بيان ثلاثة جوانب رئيسية :

### **1. تؤدي المعايير السياسية الى زيادة وتعقيد عمل المحاسب والمدقق : اذ يواجه**

المحاسبين عدد كبير وغير مرن من المعايير المحاسبية فضلا عن العدد الكبير للقواعد والتطبيقات المسموح بها في ظل تلك المعايير ، وهو ما يؤدي الى تاثيرات مهمة وجدية على العمل المنجز من قبل المحاسبين وقيمة المعلومات المالية من وجهة نظر المستخدمين والقرارات من وجهة نظر الادارة . فالمحاسبون ربما يفقدون اي فاعلية او كفاءة عند انجازهم لمهمتهم بسبب البيانات الكبيرة العدد التي يجب ان يتجاوبوا معها ويطبقوها . كما يمكن ان نجد حالات كبيرة من اخفاقات التدقيق لان المدقق قد فقد ما يجب ان يكون عليه تركيز التدقيق اي ان التدقق سيكون مشتتاً. كما ان انشطار التوجيهات المحاسبية المعقدة يؤدي الى عدم التجاوب في تطبيق هذه التوجيهات من قبل الشركات في ظل اتفاق ضمني مع المحاسبين القانونيين . فالمحاسب الممارس المحاصر قد يحشر بين متطلبات المعايير المهنية وعدم رضا عملائه من الشركات الذين

فرض عليهم تحمل عبء المعايير ، ومما لاشك فيه فان هذا الموقف يؤدي الى مضامين جدية في تحديد المسؤولية المهنية وتاكل الاخلاق المهنية وخسارة دعم الجمهور والتفافر داخل مهنة المحاسبة [19]. اذ ان كثير من الانتقادات تتمثل في أن هيئة وضع المعايير لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية في التعرف على مطالب المعدين او المستخدمين وحاجاتهم [21].

## 2. اضعاف دور مهنة المحاسبة والسماح بتدخل الاطراف الاخرى في

**خصوصيات العمل المحاسبي:** ان عدم مساهمة المهنة في تثقيف مكوناتها لدورها في المجتمع أو لدور إطارها المفاهيمي والفكري ، فكثير من المحاسبين لا يفهمون كيف ترى هيئة وضع المعايير مهمتها ويشكوا كثيرون من أن الهيئة تحاول إما لإحداث تغيير اجتماعي معين أو هي أسيرة للمصالح الخاصة من دون أي اعتراف بأن الخروج من نقاء الاطر المفاهيمية غالبا ما تكون ضرورية لتحقيق المستوى اللازم من الاتفاق على مسألة (أو قضية) معيار ما، و ليس بالضرورة ان تعكس رغبة الهيئة لصالح أي مصلحة خاصة، وبالتأكيد لا تهدف إلى تعزيز بعض السياسات الاجتماعية المحددة أو غير المحددة. ومن الضروري لجلب بعض النظام الى عملية وضع المعايير لتوفير هيكل نظاميا لحل القضايا ومساعدة المستخدمين في فهم معنى التمثيل المالي من خلال رؤية الإطار الفكرية لا بوصفها وثيقة ليتم تطبيقها بطريقة ميكانيكية، و لكن بوصفها الإطار المرجعي [23].

## 3. اضعاف دور المعايير العلمية للمحاسبة ودور الجهات العلمية والاكاديمية:

تتلخص الانتقادات الأكاديمية على أن تلك الأجزاء من إطار العمل هي وصفية أكثر من كونها مفاهيمية، اي عبارة عن ملخص للبدائل أكثر مما هو أساس لتوجيه القرارات. و قد قلل آخرون من قيمة وضع الإطار المفاهيمي من قبل الهيئات المحاسبية من خلال التأكيد على أن عملية وضع المعايير هي ليست أكثر من عملية سياسية من كونها بناءات وفق الاطر المفاهيمية ، او على الأقل هي عمل سياسي بما فيه الكفاية في طبيعة الواقع ودورها اكبر من الدور الذي يقوم به الإطار المفاهيمي في عملية بناء المعايير . و قد اختار آخرون هذا الموضوع أحيانا بحجة أن هيئة وضع المعايير تحتاج إلى النظر إلى الآثار الاقتصادية في البدائل المحاسبية اي الاخذ بنظر الاعتبار المصالح الاقتصادية مما جعل العملية سياسية اكثر مما هي خاضعة للاطر المفاهيمية للمحاسبة [23].

## 4. ارتفاع تكاليف اعداد المعيار المحاسبي في ضوء المدخل السياسي: ان تكاليف

عملية التغيير المحاسبي المطلوبة والأكثر وضوحا والتي تؤثر في المصدرون للبيانات المالية تتمثل بما يلي :-  
أ. تكاليف فهم المعالجة والمعلومات الناتجة في ضوء متطلبات المعيار الجديد.

ب. تكاليف متطلبات التدقيق وفقا للمتطلبات الواردة في المعيار الجديد.  
ج. تكاليف نشر المعلومات (أو الإبلاغ) لأولئك الذين يجب أن يحصلون عليها.  
ان حصر مثل هذه التكاليف ومتطلباتها يشير الى حجمها الكبير والمؤثر في متطلبات العمل المحاسبي خصوصا اذا ما كانت تلك العملية تحصل باستمرار في العمل المحاسبي من خلال اصدار المعايير المحاسبية الدائمة.

5. **التكلفة الاقتصادية المحتملة التي يواجهها معدي المعلومات المحاسبية:** والتي تنشأ من الآثار السلبية للمنافسة الناجمة عن الإفصاحات (أو عمليات الكشف) الإضافية المطلوبة. وقد كان هذا الموضوع في أغلب الأحيان امر يستشهد به فيما يتعلق بالإفصاحات الإضافية وما له من تأثيرات واسعة وكبيرة ، ومن التكاليف الاقتصادية الأخرى من وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية، تكاليف التحضير والاعداد وفقا لمتطلبات المعيار الجديد . فالمعلومات الواردة في التقارير المالية الخارجية يفترض أن تستخدم من قبل المستثمرين والداننون ووفقاً لذلك فان أساليب الإبلاغ المالي المتغيرة يمكن أن تؤدي إلى تغيير في قرارات المستثمر و الدائن والتي تؤثر في تكلفة رأس مال الشركات و مدى توافرها. لهذا السبب، عندما يتم اقتراح معايير جديدة ، لذا ستواجه معارضة قوية لهذا الاقتراح وهو غالبا ما يعبر عنها من قبل الشركات المتضررة خوفا من الأثر السلبي على تكلفة رأس المال . ومن الانواع الأخرى لنتائج المعايير في التكلفة الاقتصادية الطرق التي يمكن للإدارة أن تستجيب بها للمعيار المعدل . و كثيرا ما يظهر القلق عندما يتم التعبير عن تصميم معيار يظهر المعلومات المحاسبية للاستخدامات الخارجية عن طريق الإدارة وخصوصا عندما لا يكون ملائما لقياس الأداء الداخلي للإدارة من وجهة نظرها . ويمكن أن يعني هذا أن المعيار المطلوب سوف يكون له نتيجة مختلفة من حيث اهداف الإدارة ، وهنا يمكن أن يكون له تأثير مشوش . و يجوز أن تظهر تكلفة اقتصادية مماثلة، إذا كانت هناك حالات تجبر فيها المعايير المحاسبية الإدارة لتتصرف بطريقة غير اقتصادية لتحقيق مزيد من الاستقرار أو التحسين في عمليات التشغيل قصيرة الامد وفي النتائج المعلنة [24].

**سابعا- المعايير المحاسبية السياسية والتطبيقات المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية:** يؤكد [25] من خلال تطوير نظرية تفسيرية على ان مستخدمي القوائم المالية يشتركون في عملية وضع المعايير المحاسبية وقد بين ذلك من خلال الربط بين خصائص عملية وضع المعايير ومحددات الافراد في الاشتراك بالعملية والمتمثلة بالسلطة والتسييس في هيئات وضع المعايير ، فاطار السلطة هو العنصر المشغل في اطار وضع المعايير وهو مقدمة لوصف خصائص هذه العملية . والتي تتشكل في ظلها جماعات الضغط من مجموعات المستخدمين ذوي المصلحة في المعايير المحاسبية والتي تتجلى مصالحها اساسا في الاطار الاقتصادي للمصلحة ، وان التحشيد الذي تقوم به يهدف الى تعظيم المنفعة الذاتية لها ولذلك فهي تحاول تسييس المعايير المحاسبية التي

تبدو محققة لتلك المصلحة . لذا فان كل من Watts & Zimmermann يؤكدون بان الضغط الذي يقع على هيئة وضع المعايير يكون في جوهره منافسة بين جماعات الضغط المختلفة من اجل تحويلات الثروة [11]. وفي اطار تلك العلاقة يمكن ابراز اثار المعايير المحاسبية السياسية في الاطراف المختلفة المستفيدة من خلال التطبيقات التي تعرضها هذه المعايير ومدى قبولها كالاتي:

### 1. ارتفاع تكاليف المعايير السياسية على الاطراف المستفيدة : عند دراسة

العواقب الاقتصادية للكثير من المعايير المحاسبية تختلف وجهات نظر الاطراف المستفيدة فيما بين داعم وبعض معارض وهو ما يتطلب من هيئة وضع المعايير ان تكون مصغية ومهتمة بالنتائج الاقتصادية لسلوكها وما يتوجب ان لا تفعله الهيئة هو إصدار إعلانات مسبقة ذات دوافع سياسية وعليها ان تهتم بالمقومات وان تستند معاييرها على البحوث القابلة للتطبيق واطر عمل فكرية لها أسسها في الواقع الاقتصادي . [26] . ان الاختيار ما بين سياسات محاسبية بديلة لها بعض التأثيرات ودرجات متفاوتة على سلوك الأفراد أو الكيانات ، اذ ان المعلومات المحاسبية قادرة على ان تؤثر على تخصيص الموارد وتوزيع الثروات من خلال استخدام تلك المعلومات ، أي بعبارة أخرى يمكن للتقارير المالية الخارجية ان تؤثر على قرارات وسلوكيات المستثمر كمتلقي مقصود أو آخرون ممن قد يستفيدون من هذه الجهود بالمجان مثل العاملين والمنافسين والمستهلكين والمحليين الماليين . فضلا عن ان الكثير من العقود والمعاهدات القانونية كثيرا ما يعبر عنها بصيغة أرقام محاسبية أو نسب مالية كما يتحمل المستخدمون أيضا تكاليف عندما يتم التغيير في المعايير المحاسبية ، وهذه التكاليف تشمل :

- 1• تكاليف التحليل و الفهم، و تفسير المعلومات الجديدة .
- 2• تكاليف معالجة المعلومات المفرطة و رفض المعلومات التي يتم تكرارها- وان تشخيص التكرار لا يخلو من التكاليف ايضا.

### 2. التأثير الثقافي للمعايير السياسية ورفع روح المنفعة الخاصة فوق المنفعة

العامة : ان الاختلاف الواضح في القواعد و الاجراءات المحاسبية المتبعة في البلدان المختلفة ترجع بشكل عام الى اختلاف العوامل البيئية المحيطة ، كما ان الاختلاف في الممارسات المحاسبية الموجودة في دول العالم المختلفة تعكس الاحتياجات المختلفة للمستخدمين بها [27]. وهذا يعني ان لكل بيئة دولية نموذج ثقافي يتفرد عن النماذج الاخرى الموجودة في بيئات اخرى، وان ما يجعله متفرداً خصوصية عوامل البيئة الخاصة به والتي تختلف حتماً عن عوامل بيئة اخرى [28]. لذا فان المعرفة المحاسبية وعملية صياغة المعايير تمثل دفاع وانتاج تطبيقات محاسبية منطقية ضرورية كاسلحة ايدولوجية تساهم في حل الصراع في مجال توزيع الثروة الاجتماعية، حيث ان تلك التطبيقات تعتبر

تراكيب اجتماعية تعبر عن حقيقة الظاهره الاجتماعية وتسعى للتوافق معها [29].

**3. تضارب المعايير والحاجة لها من قبل الاطراف المختلفة وخصوصا منها الصغيرة:** يصاب المستخدمون للمعلومات المحاسبية من الارباك الكبير من خلال العدد الهائل والمعقد من الملاحظات الهامشية المستخدمة لشرح المتطلبات في ظل المعايير الحالية . فمستخدمي التقارير المالية للشركات الصغيرة هم عموما قلقون بشأن التعقيد الذي اوجده اصدارات مجالس المعايير المحاسبية ، فالمصطلحات المعقدة والغريبة المتخمة بها الملاحظات الهامشية يمكن ان تفهم من قبل المحاسبين ذوي الدراية بمضمون وتعقيدات المعلومات والشؤون المالية ولا يفهمها الكثير من غير المختصين . ويعد موقف الاداريين كما هو حال المستثمرين تجاه عدد المعايير وتعقيدها ففي الحقيقة قد يفضلون اعادة كتابة العقود وتغيير ممارسات الاعمال التجارية بهدف عدم تطبيق بعض المعايير المحاسبية او لتلافي الكلف المفرطة لاعداد المعلومات والتحقق منها . فقد تفوق كلف التجاوب مع المعايير المنافع المتحققة منها اخذين بنظر الاعتبار بان مستخدمي التقارير المالية للشركات الصغيرة ربما يكونون مهتمين بالتنبؤات بمجرد النقد اكثر من اهتمامهم بالمعلومات الاخرى للكشوف المالية [19].

### الدراسة الميدانية

**اولاً- وصف مجتمع وعينة البحث:** بغرض اجراء الدراسة الميدانية والحصول على البيانات المطلوبة فقد تم تحديد:

#### 1. مجتمع البحث : يتكون المجتمع المختار من الاتي :

- **مجتمع معدي المعلومات المحاسبية :** وهو مجتمع يتألف من ثلاث طبقات الاولى اساتذة الجامعة في اختصاص المحاسبة والتدقيق وهم من يؤدي دور اعداد لمحاسبين والمدققين العاملين في التطبيق الفعلي ، كما يمتازوا بالمعرفة المتقدمة في موضوع الدراسة فضلا عن اهمية دورهم في عملية صياغة المعايير المحاسبية . اما الطبقة الثانية فتتمثل بممارسي مهنة المحاسبة من المحاسبين والمدققين الداخليين ، ونظرا للحجم الواسع لهذا المجتمع والانتشار الجغرافي له فقد تم تحديده وحصره بحملة الشهادات العليا فقط لارتباط البحث بموضوع متقدم من المعرفة المحاسبية . اما الطبقة الثالثة فتتمثل بالمحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات الممارسين من خلال مكاتب التدقيق الخاصة وديوان الرقابة المالية .

- **مجتمع الاطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية :** يعد مجتمع الاطراف المستفيدة من المجتمعات التي يصعب تحديدها وحصرها لتتنوعها وانتشارها الجغرافي الواسع . ويمتاز المجتمع بكونه يتألف من طبقات متعددة ، اذ تم اعتمادها في تحديد عينة الدراسة . اذ تم اختيار طبقة الادارات ، اذ تم اختيار مدير من كل شركة مساهمة مسجلة في سوق العراق للاوراق المالية كمجتمع للبحث . كما تم اختيار مساهمين اثنين من كل شركة مسجلة في سوق العراق للاوراق المالية كممثل لمجتمع المستثمرين . اما طبقة الدائنون

فقد تم اختيار مدراء المصارف العاملة في البيئة العراقية والمسجلة في سوق العراق للاوراق المالية . اما مجتمع الحكومة فقد تم اختيار مدراء الدوائر والاقسام الحسابية من الدوائر الحكومية ذات الصلة بالعمل المحاسبي كوزارة المالية . اما مجتمع سوق العراق للاوراق المالية فقد تم تمثيله من خلال مجلس المفوضين والبالغ عددهم ثمانية اعضاء . اما الجمهور العام فقد تم اختيار طبقة السياسيين منه والعاملين في البرلمان على وجه الخصوص والاعلاميين بمختلف اصنافهم كمجتمع للبحث . والاتي جدول يوضح مجتمع الدراسة وفقا للطبقات المختارة والعينة المختارة من كل طبقة وكالاتي :

جدول (1) مجتمع وعينة البحث

المجتمع	العينة	استثمارات موزعة	استثمارات مستردة	نسبة الاستجابة
الدائنون - (مصارف)	12	12	10	83%
المستثمرين	25	25	24	96%
المدراء	13	13	10	77%
ادارات حكومية	10	10	10	100%
جمهور عام (سياسيين واعلاميين)	25	25	25	100%
سوق الاوراق المالية	5	5	5	100%
مجموع الاستثمارات	90	90	84	93%
محاسبين (شهادات عليا)	10	10	8	80%
مراقبي حسابات قطاع خاص	18	18	17	94%
ديوان الرقابة	10	10	9	90%
اساتذة الجامعة	27	27	24	89%
مجموع الاستثمارات	65	65	60	92%
مجموع الاستثمارات الكلية	155	155	144	93%

\* عدد المصارف المسجلة في نشرة سوق العراق للاوراق المالية لعام 2011 (21) مصرف .

\*\* عدد الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2011 (85) شركة .

\*\*\* عدد مراقبي الحسابات المسجلين (158) حسب نشرة نقابة المحاسبين العراقيين ذات الرقم 41 لعام 2010 .

\*\*\*\* عدد مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية (96) حسب بيانات ديوان الرقابة في بغداد واربيل .

\*\*\*\*\* عدد اساتذة الجامعات العراقية بتخصص المحاسبة (259) حسب بيانات قسم الاحصاء في وزارة التعليم المركزية واقليم كردستان .

يتضح من اعلاه أنه تم توزيع (155) استمارة استبانته على العينة المختارة ، أعيد منها (144) استمارة اعتبرت صالحة ، وبالتالي فإن الاستثمارات النهائية المعتمدة بلغت (144) استمارة أي بنسبة استرداد بلغت (93%) ، وهو يشير الى نسبة استرداد جيدة لاجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة.

2. خصائص عينة البحث : تم سحب عينة عشوائية طبقية غير تناسبية نتيجة اهمية

بعض الطبقات وعلاقتها المباشرة بموضوع الدراسة قياسا بالطبقات الاخرى

للمجتمعات المعتمدة ، وقد تمثلت خصائص المجتمعات المدروسة بالاتي :

- خصائص عينة الدراسة حسب المؤهلات العلمية : يوضح الجدول (2) مؤهلات العينة المدروسة العلمية وكالاتي :

جدول رقم (2) عينة الدراسة حسب المؤهلات العلمية

المؤهل الاكاديمي	حجم العينة	نسبة العينة
دكتوراه	11	7.7 %
ماجستير	31	21.5 %
محاسبة قانونية	31	21.5 %
بكالوريوس	53	36.8 %
اخرى	18	12.5 %
المجموع	144	100 %

يتضح من خلال الجدول رقم (2) بان المؤهلات العلمية لأفراد العينة تم تقسيمها في خمس فئات ، حيث يتبين ان حملة شهادة الدكتوراه كانوا بنسبة 7.7% وحملة شهادة الماجستير بنسبة 21.5% وحملة شهادة المحاسبة القانونية بنفس النسبة وحملة شهادة البكالوريوس بنسبة 36.8% اما حملت الشهادات الاخرى غير المذكورة كانوا بنسبة 12.5% . مما يدل على النسبة الاكبر ن العينة كانوا من حملة الشهادات العليل الدكتوراه والماجستير والمحاسبة القانونية حيث بلغ مجموع نسبتهم 50.7% . وهو ما يستهدفه البحث .

- خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهلات العملية (الخبرة) : توضح النتائج الظاهرة في الجدول (3) عدد سنوات الخبرة لعينة البحث وكالاتي :

جدول (3) المؤهلات العملية لعينة الدراسة

سنوات الخبرة	حجم العينة	نسبة العينة
اقل من 5 سنوات	14	9.7 %
من 5 - 10 سنوات	32	22.2 %
من 10 - 15 سنة	24	16.7 %
من 15 - 20 سنة	22	15.3 %
20 فأكثر	52	36.1 %
المجموع	144	100 %

يتضح من خلال الجدول (3) ان استمارات الاستبانة قد وزعت بين أفراد العينة ذوي الخبرة التي تزيد عن (15) سنة وبما يشكل نسبة (45%) من العينة ، وان (11) فرداً هم من ذوي الخبرة التي تتراوح بين (10-15) سنة أي بنسبة (25%) ، في حين كان (13) فرداً تتراوح خبرتهم بين (5-10) سنة وبما يشكل نسبة (30%) من أفراد العينة، وهو ما يشير إلى ان أغلبية أفراد العينة يمتازوا بالخبرة الأكاديمية أو المهنية الطويلة .

3. نتائج اختبار صدق وثبات الاستبانة : تم تبني اختبارات الصدق والثبات لاستبانة الاستبانة قبل اجراء عملية التوزيع النهائية وكانت كالاتي :

- الصدق الظاهري للاستبانة : تم عرض الاستبانة الاولى لاغراض التحكيم على مجموعة من الاساتذة المتخصصين . وقد تم الحرص على مناقشة المقترحات والتعديلات المقدمة والاستجابة لأراء ومقترحات السادة المحكمين والقيام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة حتى تم الوصول للاستبانة النهائية كما في الملحق (1) التي تم توزيعها على العينة المختارة.

- ثبات الاستبانة : تم اجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة التجزئة النصفية Split-Half الذي تم من خلاله إيجاد معامل ارتباط سبيرمان بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون . وتؤكد نتائج الاختبار على ان معامل الثبات يجب ان يساوي او يزيد عن ( 0.67%) . وعلى هذا الاساس فقد بلغ معامل الارتباط (0.682) مما يشير الى الثبات العالي للاداة المستخدمة بمستوى دلالة (0.000).

**ثانياً- اختبار فرضيات البحث:**

1. طبيعة المدخل السياسي في العراق باستخدام التحليل الاحصائي : تم التعبير عن المتغير الرئيس الاول والمتمثل بالمدخل السياسي في العراق ، باربع وثلاثون متغير فرعي تم عرضها في ثمانية محاور وكالاتي :

**المحور الاول - طبيعة البيئة المحاسبية العراقية والتسييس:** تم التعبير عن هذا المحور من خلال اربعة متغيرات فرعية لابرارز طبيعة البيئة المحاسبية العراقية وملامح التسييس فيها . اذ توشر نتائج التحليل الاحصائي الى ان متغير وجود اطراف مؤثرة في عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق يعد اساس رئيسي للتعبير عن ملامح التسييس في البيئة العراقية اذ حصل على المرتبة الاولى بوسط حسابي (3.7847) وبنسبة مئوية قدرها (75.7%) ، في حين حصل متغير اعتماد البيئة المحاسبية في العراق على النقل من بيانات محاسبية اخرى للمعايير والقواعد والطرق على وسط حسابي (3.7500) وبنسبة مئوية (75%) . فيما حصل متغير اعتماد البيئة المحاسبية على اراء جهة محددة لتوجيه عملية صياغة المعايير المحاسبية بشكل خاص على وسط حسابي (3.5278) وبنسبة مئوية (70.55%).

فيما كان متغير اعتماد البيئة العراقية على التفاوض والضغط في عملية صياغة المعايير للوصول الى المعايير التي تحقق مصالح بعض الاطراف قد حصل على وسط حسابي (3.3194) وبنسبة مئوية (66.39%) . وهذا يدل على ان محور عملية التسييس المحاسبي في العراق يتمثل بوجود اطراف مؤثرة في عملية صياغة المعايير المحاسبية الا انها لا زالت لا تستخدم التفاوض والضغط من اجل تحقيق مصالحها بدرجة كبيرة مما يشير الى وجود ملامح التسييس ولكنها تستخدم بدلا من الضغط والتشديد الميل الى استيراد والنقل للمعايير والتطبيقات المحاسبية واعتمادها على بيانات محاسبية اخرى خارجية .

**جدول (4) نتائج التحليل الاحصائي لطبيعة البيئة العراقية والتسييس**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	تعد البيئة المحاسبية العراقية بيئة معتمدة على التفاوض والضغط في مجال صياغة المعايير وتبني الطرق والقواعد المحاسبية .	3.3194	66.39%	1.16266
2	هناك اطراف مختلفة مؤثرة في عملية صياغة واقرار المعايير والطرق المحاسبية في العراق .	3.7847	75.7%	98352.
3	ان البيئة المحاسبية في العراق تعتمد في اختيار وتبني المعايير والطرق على اراء جهة محددة او نقلا عن بيانات محاسبية دولية اخرى .	3.5278	70.5%	1.14626
4	تعتمد البيئة المحاسبية في العراق عند اختيار وصياغة المعايير على النقل من بيانات محاسبية دولية اخرى .	3.7500	75%	1.03437
	متوسط المتوسطات	3.5954	71.90%	

**المحور الثاني :- الاطراف المؤثرة في العملية السياسية المحاسبية في العراق:** تم التعبير عن هذا المحور من خلال ستة متغيرات فرعية . وقد ابرزت نتائج التحليل الاحصائي لاراء العينة المدروسة وكما موضحة بالجدول (5) دور التدخل الحكومي في عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق المرتبة الاولى بوسط حسابي قدره (3.7986) وبنسبة مئوية (75.97%) مما يشير الى انه الطرف الاكثر تأثيرا وسيطرة على عملية صياغة المعايير المحاسبية ، في حين كان الوسط الحسابي لمتغير تدخل المهنة في عملية صياغة المعايير المحاسبية فقط بمقدار (3.5556) وبنسبة مئوية (71.11%) كمتغير تالي في درجة التدخل والسيطرة . فيما تلاه تأثير المحاسبين من الاكاديميين في عملية وضع المعايير المحاسبية اذ حصل على وسط حسابي (3.2986) وبنسبة مئوية (65.972%) . فيما جاء دور سوق الاوراق المالية في التأثير تاليا بوسط حسابي (3.0374) وبنسبة مئوية (60.694%) . فيما احتل المرتبة الاخيرة في درجة التأثير من وجهة نظر العينة كل من المستثمرين وادارات الشركات في عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق بوسط حسابي (2.7847) وبنسبة مئوية (55.694%) . وهذا يدل على ان الحكومة والمهنة هم اكثر الاطراف مشاركة في عملية توجيه وصياغة المعايير المحاسبية في العراق .

**جدول (5) نتائج التحليل الإحصائي حول الأطراف المؤثرة في العملية السياسية المحاسبية**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	تعد الحكومة من الجهات البارزة في التأثير على عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق.	3.7986	%75.972	99354.
2	تعد المهنة المحاسبية من خلال نقابة المحاسبين والمدققين عنصر مؤثر بشكل قوي في صياغة المعايير المحاسبية في العراق .	3.5556	%71.112	1.02948
3	بعد سوق العراق للأوراق المالية ذو تأثير كبير في عملية صياغة المعايير المحاسبية .	3.0347	%60.694	1.06707
4	للاكاديمين المحاسبين في الجامعات العراقية دور فاعل في صياغة المعايير المحاسبية .	3.2986	%65.972	1.08441
5	للمستثمرين دور مهم في صياغة المعايير المحاسبية في العراق.	2.7847	%55.694	1.11671
6	لمديري الشركات الخاصة الكبيرة تأثير مهم في صياغة المعايير المحاسبية في العراق .	2.7847	%55.694	1.07198
	متوسط المتوسطات	3.2095	%64.19	

**المحور الثالث :- طبيعة ومفهوم المدخل السياسي في العراق** - تم التعبير عن هذا المحور من خلال اربعة متغيرات فرعية وكما موضحة بالجدول (6) .

**جدول (6) نتائج التحليل الإحصائي لطبيعة ومفهوم المدخل السياسي في العراق**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يعد وضع المعايير المحاسبية في العراق ناتج لعملية تفاوضية بين الاطراف المختلفة ذات المصلحة في المعايير المحاسبية .	3.2014	%64.028	1.02131
2	يعد وضع المعايير المحاسبية في العراق ناتج لعملية تفاوضية بين الاطراف المسيطرة على المهنة المحاسبية .	3.4653	%69.306	99589.
3	لاتخضع عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق للتفاوض وانما للاراء المتعددة .	3.3333	%66.66	93120.
4	تخضع عملية صياغة المعيار المحاسبي بشكل تام لأرادة جهة واحدة مسيطرة .	3.2708	%65.416	1.21884
	متوسط المتوسطات	3.3177	%66.35	

اذ تمثلت نتائج التحليل الإحصائي بحصول متغير مفهوم المدخل السياسي كونه ناتج لعملية تفاوضية بين الاطراف المسيطرة فقط على المهنة المحاسبية اعلى وسط حسابي بمقدار (3.47) اي بنسبة مئوية بلغت (69.31%) . تلاه متغير كون البيئة المحاسبية في العراق لا تخضع للتفاوض في عملية صياغة المعايير المحاسبية وانما تقوم على الفرض

للمعيار المحاسبي بوسط حسابي بمقدار (3.33) اي بنسبة مئوية بلغت (66.66%) ، وهذا يدل على وجود التفاوض بين القوى المسيطرة فقط والتي تستطيع الفرض عن طريق القوانين . فيما اعتبرت العينة ان عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق تخضع لسيطرة جهة واحدة بشكل تام بوسط حسابي (3.27) وبنسبة مئوية (65.42%) . وتشير اراء العينة حول كون المدخل السياسي القائم في العراق هو ناتج لعملية تفاوضية بين الاطراف المختلفة ذات المصلحة في صياغة المعايير المحاسبية الى حصوله على ادنى وسط حسابي بمقدار (3.20) اي بنسبة مئوية (64.03%) . وتشير مجمل نتائج المحور الى وجود المدخل السياسي التفاوضي ولكن محصور بين الاطراف المسيطرة وخصوصا الاطراف الحكومية الممثلة بمجلس المعايير العراقي .

**المحور الرابع:- حاجة العراق الى وضع المعايير وفق المفهوم العلمي او السياسي او الدولي :** تم التعبير عن هذا المحور من خلال اربعة متغيرات فرعية وكما موضحة بالجدول (7) . وتشير نتائج التحليل الى اهمية تبني المدخل العلمي مع الاستفادة من المعايير الدولية ولكن بتوافق جميع الاطراف المتأثرة بالمعايير المحاسبية بوسط حسابي (4.0069) وبنسبة مئوية (80.13%) ، فيما كانت اجاباتهم حول اعداد المعايير المحاسبية بالتوافق من قبل جميع الاطراف ذات الصلة هو الاسلوب الامثل والافضل للبيئة العراقية بوسط حسابي (3.78) وبنسبة المئوية (75.69%) . اما اراء العينة حول اعداد المعايير المستخلصة من الدراسات والبحوث الاكاديمية والمهنية هو الاسلوب الاكثر ملائمة للبيئة العراقية بوسط حسابي (3.58) وبنسبة مئوية (71.53%) . اما بالنسبة الى تبني المعايير الدولية بشكل كامل تبين نتائج التحليل الاحصائي لاراء العينة وسط حسابي (3.36) وبنسبة مئوية (67.22%) ، مما يدل على اتفاق اراء العينة حول تبني معايير علمية ولكن وفقا للمدخل السياسي التفاوضي بين اصحاب المصلحة بالمعيار وهو ماتعده العينة الاسلوب الاكثر ملائمة للبيئة العراقية .

**جدول (7) نتائج التحليل الاحصائي لطبيعة المداخل الملائمة لوضع المعايير المحاسبية في العراق**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	تعد المعايير المستخلصة من الدراسات والبحوث الاكاديمية والمهنية هي المعايير الاكثر ملائمة للبيئة العراقية	3.5764	%71.528	1.01444
2	تعد المعايير المعدة والمقبولة بالتوافق من قبل جميع الاطراف ذات الصلة بالمعيار هي الاسلوب الامثل للبيئة العراقية	3.7847	%75.694	87836.
3	تبني المعايير الدولية بشكل كامل يعتبر امرا مفيدا للبيئة العراقية.	3.3611	%67.222	1.16241
4	تبني معايير علمية تاخذ بنظر الاعتبار الاستفادة من المعايير الدولية والحصول على توافق جميع الاطراف المتأثرة بها تعد الاسلوب الامثل.	4.0069	%80.138	91221.
	متوسط المتوسطات	3.6823	%73.65	

**المحور الخامس - الحاجة الى المدخل السياسي واهميته :** تم التعبير عن هذا المحور من خلال اربعة متغيرات فرعية . حيث تشير نتائج التحليل الاحصائي الى حصول متغير مساهمة المدخل السياسي في رفع مستوى ثقة الاطراف المستفيدة المختلفة من المعلومات المحاسبية على المرتبة الاولى بوسط حسابي (3.56) وبنسبة مئوية (71.25 %). اما مساهمة المدخل السياسي في زيادة اهتمام الجامعات بعملية صياغة المعايير المحاسبية فقد ايد افراد عينة الدراسة بوسط حسابي (3.52) وبنسبة مئوية (70.42 %). كما تشير نتائج التحليل الاحصائي الى مساهمة المدخل السياسي في تلبية متطلبات الاطراف المستفيدة ومساهمتها في رفع مستوى المهنة من خلال دعم دورها في عملية صياغة المعايير المحاسبية بوسط حسابي (3.45) وبنسبة مئوية (69.17%). ومما تقدم تشير مجمل نتائج اراء العينة الى اهمية المدخل السياسي ومساهمته العالية في دعم الاطراف المختلفة والمستفيدة من المعايير المحاسبية .

**جدول (8) نتائج التحليل الاحصائي لمدى الحاجة للمدخل السياسي واهميته في العراق**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يساهم المدخل السياسي في تلبية متطلبات الاطراف المستفيدة المختلفة وحاجاتها المختلفة من المعايير .	3.4583	69.166%	1.00957
2	يساهم المدخل السياسي في زيادة اهتمام الجامعات بعملية صياغة المعايير عندما تكون طرفا في العملية.	3.5208	70.416%	1.05757
3	يساهم المدخل السياسي في رفع مستوى المهنة من خلال دعم دورها في عملية صياغة المعايير المحاسبية .	3.4583	69.166%	1.05695
4	يساهم المدخل السياسي في رفع مستوى ثقة الاطراف المستفيدة في المعايير من خلال مشاركتهم باعدادها .	3.5625	71.25%	98747.
	متوسط المتوسطات	3.5000	70%	

**المحور السادس : الآثار الاقتصادية والثقافية للمدخل السياسي :** تم تمثيل المحور من خلال اربعة متغيرات فرعية وكما موضحة بالجدول (9) . حيث تشير نتائج التحليل الاحصائي الى ان كل من متغير مساهمة المدخل السياسي في زيادة عدد المعايير والطرق المقبولة ومتغير مساهمة المدخل السياسي في زيادة تأثير الاطراف المتنفذة في عملية صياغة المعايير المحاسبية وحسب اراء معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية الى حصولهما على وسط حسابي متعادل بمقدار (3.44) وبنسبة مئوية (68.88%) . وايدت عينة الدراسة مساهمة المدخل السياسي في ظهور عمليات الضغط والتشديد من اجل التأثير وتغليب المصلحة الخاصة بوسط حسابي (3.29) وبنسب مئوية (65.97%) . كما حصل متغير مساهمة المدخل السياسي في تعميق ثقافة التشديد والضغط من اجل

تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة على وسط حسابي (3.28) وبنسبة مئوية (65.96%) . مما يشير الى ان هناك اثار اقتصادية تنتج عن عمليات الضغط والتشديد وثقافية ناتجة عن عمليات التفاوض للمدخل السياسي في معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية بنفس المستوى لعملية صياغة المعايير المحاسبية في البيئة العراقية .

**جدول (9) نتائج التحليل الاحصائي للآثار الاقتصادية والثقافية للمدخل السياسي**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يساهم المدخل السياسي في زيادة عدد المعايير والطرق المقبولة استجابة لمتطلبات الجهات المختلفة المؤثرة في وضع المعيار .	3.4444	%68.888	95183.
2	يساهم المدخل السياسي في زيادة تأثير الأطراف المتنفذة على عملية اعداد المعايير دون غيرها من الأطراف الصغيرة وغير المؤثرة.	3.4444	%68.888	98078.
3	يساهم المدخل السياسي في ظهور عمليات الضغط والتشديد من اجل التأثير في المعيار بما يتناسب والمصلحة الخاصة .	3.2986	%65.972	1.00405
4	يساهم المدخل السياسي في تعميق ثقافة التشديد والضغط والتفاوض من اجل تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.	3.2847	%65.964	1.09457
	متوسط المتوسطات	3.3680	%67.36	

**المحور السابع : الجهة التي يجب ان تقود عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق:** توضح نتائج التحليل الاحصائي حصول المهنة المحاسبية كجهة مؤهلة لقيادة عملية صياغة المعايير المحاسبية على اعلى وسط حسابي بمقدار (3.97) وبنسبة مئوية (79.44%) . فيما تلى ذلك اهمية اشتراك كل من مهنة المحاسبة والحكومة في قيادة وتوجيه عملية صياغة المعايير المحاسبية بوسط حسابي (3.95) وبنسبة مئوية (79.17%) اما اراء افراد عينة الدراسة على ان تقود الحكومة بشكل خاص عملية صياغة المعايير المحاسبية باقل وسط حسابي بمقدار (3.22) وبنسبة مئوية (64.44%) .

**جدول (10) نتائج التحليل الاحصائي للطرف الذي يجب ان يقود عملية بناء المعايير في العراق**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يجب ان تقود مهنة المحاسبة عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق.	3.9722	%79.444	98906.
2	يجب ان تقود الحكومة عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق.	3.2222	%64.444	1.17339
3	يجب ان تشترك كل من المهنة والحكومة في قيادة عملية صياغة المعايير المحاسبية.	3.9583	%79.166	1.06354
	متوسط المتوسطات	3.7176	%74.35	

**المحور الثامن : متطلبات مدخل سياسي ناجح في العراق :** تم التعبير عن هذا المحور من خلال خمسة متغيرات فرعية ، اذ تشير نتائج التحليل الحصائي لاراء افراء عينة الدراسة الى ان عدم اهمال الاطراف المتأثرة بعملية صياغة المعايير المحاسبية في البيئة العراقية يعد من اهم متطلبات المدخل السياسي الناجح حيث حصل على المرتبة الاولى بوسط حسابي ( 4.15 ) وبنسبة مئوية (83.06 %) ، ويليه تفعيل دور الجامعات في عملية صياغة المعايير المحاسبية كثاني اهم متطلبات نجاح المدخل السياسي بوسط حسابي ( 4.07 ) وبنسبة مئوية (81.39 %) . وكذلك تشير نتائج التحليل الى اهمية الدعم القانوني لعملية صياغة المعايير المحاسبية من خلال اعطاء قوة الالزام التي تعتبر من متطلبات نجاح المدخل السياسي وفق اراء معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية بوسط حسابي ( 4.05 ) وبنسبة مئوية ( 80.97 % ) . فيما حصل متغير اهمية مزاجية المدخل العلمي مع المدخل السياسي كاحد متطلبات نجاح المدخل السياسي في مجال اختيار الموضوع واعداد مسودة المعيار المحاسبي في البيئة العراقية على وسط حسابي ( 3.71 ) وبنسبة مئوية (74.17%) . كما حصل متغير اهمية دعم الجانب الاعلامي لعملية وضع المعايير المحاسبية كاحد متطلبات نجاح المدخل السياسي حسب اراء عينة الدراسة للبيئة العراقية على وسط حسابي ( 3.67 ) وبنسبة مئوية ( 73.33 % ) .

**جدول (11) نتائج التحليل الاحصائي لمتطلبات مدخل سياسي ناجح في العراق**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يساهم الدعم القانوني لعملية اصدار المعيار المحاسبي من خلال اعطائه قوة الالزام في نجاح المدخل السياسي في العراق .	4.0486	%80.972	83900.
2	عدم اهمال كافة الاطراف المتأثرة بعملية صياغة المعايير المحاسبية يساهم في نجاح عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق .	4.1528	%83.056	83053.
3	يساهم مزاجية المدخل العلمي مع المدخل السياسي في مجال اختيار الموضوع واعداد مسودة المعيار المحاسبي في نجاح المدخل السياسي.	3.7083	%74.166	94518.
4	يساهم دعم الجانب الاعلامي لعملية اصدار المعايير المحاسبية والتتقيف بشأنها في نجاح المدخل السياسي في العراق.	3.6667	%73.334	93120.
5	رفع دور الجامعات في المساهمة في تطوير وصياغة المعايير المحاسبية .	4.0694	%81.388	1.01494
متوسط المتوسطات				
		3.9292	%78.58	

ومن خلال نتائج متوسط المتوسطات لمحاور المتغير الرئيسي يتضح أن محور حاجة العراق لمتطلبات مدخل سياسي ناجح في عملية صياغة المعايير المحاسبية من وجهة نظر معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية قد حصل على اعلى متوسط من بين المحاور الاخرى بوسط ( 3.93 ) وبنسبة مئوية ( 78.58 % ) ، مما يعني ان هناك اتفاق بين اراء العينة على ان هناك مدخل سياسي وذو اهمية مرتفعة لبيئة العراق ، يليه محور

الاطراف التي يجب ان تقود عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق بمتوسط بلغ (3.72) وبنسبة مئوية (74.35%) , اما محور حاجة العراق الى وضع معايير محلية وفقا للمدخل العلمي او السياسي او الدولي فقد حصل على متوسط بمقدار (3.68) وبنسبة مئوية (73.65%) . وتشير نتائج التحليل حول تأييد افراد العينة لطبيعة البيئة المحاسبية والتسييس في العراق بوسط حسابي (3.60) وبنسبة مئوية (71.90%) , كما توضح اراء العينة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية على ان الاثار الاقتصادية والثقافية للمدخل السياسي في عملية صياغة المعايير المحاسبية تحتل المرتبة الاخيرة في دورها في تشكيل المدخل السياسي في البيئة العراقية اذ حصل المحور على متوسط بمقدار (3.37) وبنسبة مئوية (67.36%) . وهو ما يشير الى دعم العينة لوجود مدخل سياسي ناجح في عملية صياغة المعايير المحاسبية . ومن خلال النتائج اعلاه يتضح ان البيئة العراقية هي بيئة سياسية وتستخدم في حقيقتها المدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية.

**2. التطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية في العراق باستخدام التحليل الاحصائي :** تم التعبير عن المحور من خلال سبعة عشر متغير تم تمثيلها باربعة محاور رئيسة وكالاتي :

**المحور الاول :- الاثار الايجابية للمدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية في العراق :** لقد تم التعبير عن هذا المحور من خلال خمسة متغيرات فرعية ، اذ احتل فيها المرتبة الاولى دور المدخل السياسي في تفعيل مساهمة المهنة في قيادة عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق بوسط حسابي (3.85) وبنسبة مئوية (77%) . وتؤكد نتائج التحليل ايضاً مساهمة المدخل السياسي في رفع درجة مشاركة المهنة في عملية صياغة المعايير المحاسبية بوسط حسابي (3.65) وبنسبة مئوية (73%) . كما ايدت عينة الدراسة بان المدخل السياسي يوفر فرصة لمهنة المحاسبة لتبني المعايير المحاسبية التي تلائم وجهة نظر المهنة ومتطلباتها بوسط حسابي (3.63) وبنسبة مئوية (72.67%) مع فارق بسيط عن متغير مساهمة المدخل السياسي في معرفة المهنة بحاجات الاطراف المستفيدة وتلبيتها بوسط حسابي (3.63) وبنسبة مئوية (72.33%) . كما تشير النتائج الى ان المدخل السياسي يساعد المهنيين على الالتزام بالمعايير كونها نتاج لمتطلباتهم اذ حصل هذا المتغير على وسط (3.56) وبنسبة مئوية (71.33%) .

**جدول (12) نتائج التحليل الاحصائي للتأثيرات الايجابية للمدخل السياسي في التطبيقات المحاسبية للمعدين**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يوفر المدخل السياسي الفرصة لمهنة المحاسبة لتبني المعايير المحاسبية التي تلائم توجهات المهنة ومتطلباتها العملية في العراق .	3.6333	72.666%	99092.
2	يساهم المدخل السياسي في معرفة المهنة بحاجات الاطراف المستفيدة وتحقيقها مما يؤدي الى رفع مكانة ودور المهنة واهميتها في المجتمع .	3.6167	72.334%	1.02662
3	يساعد المدخل السياسي المهنيين على الالتزام بالمعايير كونها نتاج لمتطلباتهم .	3.5667	71.334%	90884.
4	يساهم المدخل السياسي في رفع درجة مشاركة المهنة او قيادة عملية اعداد المعايير المحاسبية.	3.6500	73%	1.02221
5	تعد المهنة هي الجهة الافضل لقيادة عملية ادارة وصياغة المعايير المحاسبية في العراق.	3.8500	77%	97120.
	متوسط المتوسطات	3.6633	73.27%	

**المحور الثاني : المناهج المفضلة للمدخل السياسي من قبل معدي المعلومات المحاسبية :** لقد تم التعبير عن هذا المحور من خلال ثلاثة متغيرات فرعية كالاتي:

**جدول (13) نتائج التحليل الاحصائي للمناهج المفضلة للمدخل السياسي لمعدي المعلومات المحاسبية**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	تعد الحكومة هي الافضل لتولى ادارة عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق.	2.9667	59.334%	1.23462
2	يساهم تبني منهج مختلط بين المهنة المحاسبية والحكومة في ادارة صياغة المعايير المحاسبية هو افضل مدخل يمكن اعتماده في العراق .	3.7167	74.334%	1.02662
3	يعد المدخل التفاوضي بين الجهات ذات المصلحة في عملية اعداد واصدار المعايير المحاسبية هو الملائم للبيئة العراقية.	3.5333	70.666%	1.06511
	متوسط المتوسطات	3.4056	68.11%	

اذ تؤكد نتائج التحليل الاحصائي حسب اراء عينة الدراسة الى ان تبني منهج مختلط بين المهنة والحكومة في عملية قيادة وتوجيه صياغة المعايير المحاسبية هو افضل مدخل يمكن اعتماده في العراق فقد حصل على اعلى وسط حسابي بمقدار (3.72) وبنسبة

مئوية (74.33%) . كما ايد افراد العينة بأن المدخل التفاوضي بين الجهات ذات المصلحة في عملية صياغة المعايير هو الملائم بالنسبة لمعدي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية اذ حصل على وسط حسابي (3.533) وبنسبة مئوية (70.666%) . فيما حصل متغير اهمية تولي الحكومة عملية قيادة وتوجيه اصدار المعايير ادنى مرتبة بوسط حسابي (2.97) وبنسبة مئوية (59.33%).

**المحور الثالث : درجة تفضيل معدي المعلومات المحاسبية للمدخل السياسي ام العلمي ام المعايير الدولية :** يضم المحور الحالي اربعة متغيرات فرعية وكما موضح بالجدول (14) ، ومن خلال التحليل الاحصائي لاراء العينة المدروسة من خلال الوسط الحسابي والنسبة المئوية نجد ان العينة تفضل مدخلا علميا وتفاوضيا والذي حصل على اعلى وسط حسابي بمقدار (3.93) اي بنسبة مئوية بلغت (78.67%)، تلاه متغير مساهمة المدخل السياسي في زيادة عبء المحاسبين والمدققين والنتائج عن زيادة التطبيقات المقبولة لتنوع متطلبات الاطراف المستفيدة ومصالحها بوسط حسابي بمقدار (3.50) اي بنسبة مئوية بلغت (70%) ، فيما اعتبرت العينة تفضيل المدخل العلمي الصرف اكثر فائدة للبيئة العراقية بوسط حسابي ضئيل نسبياً (2.88) اي بنسبة مئوية (68.67%) ، فيما تم تفضيل تبني المعايير الدولية بوسط حسابي ضئيل جداً ايضاً بمقدار (2.88) وبنسبة مئوية (57.67%).

**جدول (14) نتائج التحليل الاحصائي لتفضيل المعدين للمدخل السياسي ام العلمي ام المعايير الدولية**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يعد تبني المعايير الدولية في العراق بدلا من صياغة معايير محلية مفيدا وناجحا	2.8833	%57.666	1.24997
2	يساهم تبني اصدار معايير وفق المدخل العلمي الصرف امرا اكثر فائدة في البيئة العراقية	3.4333	%68.666	1.09493
3	ان تبني مدخلا علميا وتفاوضيا مع الاستفادة من المعايير الدولية هو المدخل الاكثر نجاحا في البيئة العراقية .	3.9333	%78.666	98921.
4	المدخل السياسي يساهم في زيادة عبء المحاسبين والمدققين كونه يزيد من التطبيقات المقبولة لتنوع متطلبات الاطراف المستفيدة ومصالحها في التطبيقات الجديدة .	3.5000	%70	1.03334
	متوسط المتوسطات	3.44	% 68.75	

**المحور الرابع : التأثيرات السلبية للمدخل السياسي على معدي المعلومات المحاسبية :** يعكس هذا المحور التأثيرات السلبية المختلفة للمدخل السياسي على معدي المعلومات المحاسبية في العراق ، فقد تم التعبير عن هذا المحور من خلال خمسة متغيرات فرعية وكما موضحة بالجدول (15) ، حصل منها متغير كون المدخل السياسي يساهم في وضع

تطبيقات قد يكون بعضها غير مقبولة ولكن نتيجة ضغط اطراف ذات مصلحة خاصة يتم الموافقة عليها واصدارها بوسط حسابي قدره (3.63) وبنسبة مئوية (72.67%). في حين تمثلت اراء العينة حول مساهمة المدخل السياسي في ضعف الالتزام بالمعيار الصادر نتيجة تعارض مصالح الاطراف التي تقف وراء هذا العملية بوسط حسابي (3.30) وبنسبة مئوية (66%) ، فيما تلاه كون اسلوب عمل مجلس المعايير المحاسبية العراقي الحالي والاطراف المشاركة فيه غير ملائم لمتطلبات البيئة المحاسبية في العراق بوسط حسابي (3.20) وبنسبة مئوية (64%) ليعبر عن حقيقة اسلوب عمل المجلس لتبني المدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية . كما ان نتائج التحليل الاحصائي تشير الى ان المجلس لا يأخذ مصالح الاطراف المختلفة ذات المصلحة بنظر الاعتبار بوسط حسابي (3.16) وبنسبة مئوية (63.33%) . كما تعبر اراء العينة عن التأثيرات السلبية للمدخل السياسي وفق نتائج التحليل الاحصائي الى ان المجلس الحالي لم يساهم في تطوير التطبيقات المحاسبية المقبولة في حين انها الجهة الرسمية التي تقوم بعملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق بوسط حسابي (3.31) وبنسبة مئوية (62.67%).

جدول (15) نتائج التحليل الاحصائي حول التأثيرات السلبية للمدخل السياسي في معدي المعلومات المحاسبية

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	يساهم المدخل السياسي في ضعف الالتزام بالمعيار الصادر نتيجة تعارض مصالح الاطراف التي تقف وراء المعيار.	3.3000	%66	1.10928
2	يساهم المدخل السياسي في وضع تطبيقات قد يكون بعضها غير مقبول نتيجة ضغط اطراف ذات مصلحة خاصة في هذه التطبيقات .	3.6333	%72.666	93820.
3	لا يأخذ مجلس المعايير العراقي الحالي مصالح الاطراف المختلفة ذات المصلحة بنظر الاعتبار .	3.1667	%63.334	1.02786
4	لم يساهم عمل مجلس المعايير العراقي في تطوير التطبيقات المحاسبية المقبولة .	3.1333	%62.666	1.08091
5	يعد اسلوب عمل المجلس والاطراف التي يتشكل منها غير ملائم لمتطلبات البيئة المحاسبية في العراق .	3.2000	%64	1.03825
	متوسط المتوسطات	3.2867	%65.73	

اما في اطار اجمالي نتائج التحليل الاحصائي للمتغير الرئيس الثاني ، واقع البيئة المحاسبية في ظل تبني المدخل السياسي وفق اراء عينة معدي المعلومات المحاسبية والتي اشارت الى وجود تأثيرات ايجابية للمدخل السياسي في الاطراف المعدة للمعلومات المحاسبية بوسط حسابي (3.66) للمحور وبنسبة مئوية (73.27%) ، فيما حصل تفضيل المدخل السياسي او العلمي او الدولي من قبل العينة بوسط حسابي (3.44) وبنسبة مئوية

(68.75 %) في حين كانت اراء العينة حول وجود مناهج مفضلة للمدخل السياسي للاطراف المعدة للمعلومات المحاسبية في العراق بوسط حسابي (3.41) وبنسبة مئوية (68.11 %) اما بالنسبة لوجود اثار سلبية للمدخل السياسي على معدي المعلومات المحاسبية تشير نتائج التحليل الاحصائي الى وسط حسابي بمقدار (3.29) وبنسبة مئوية (65.73) % .

### 3. التطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية

باستخدام التحليل الاحصائي : تم التعبير عن المتغير الرئيس اعلاه من خلال سبعة عشر متغير تم وضعها في اربعة محور وكالاتي :

#### المحور الاول : التأثيرات الايجابية للمدخل السياسي على مستخدمي المعلومات

المحاسبية : تم التعبير عن المحور الحالي بخمسة متغيرات فرعية للتعبير عن هدف المحور ، اذ تشير نتائج التحليل الى مساهمة المدخل السياسي في رفع درجة الالتزام لدى الاطراف المستفيدة المختلفة كون التطبيقات المحاسبية الناتجة هي حصيلة مشاركة الاطراف المستفيدة في اعداد المعايير المحاسبية بوسط حسابي (3.77) وبنسبة مئوية (75.48) % . وتتفق اراء الاطراف المستفيدة بأن المهنة هي الجهة الافضل لقيادة عملية صياغة المعايير المحاسبية لما لها من دور فعال للقيام بهذه العملية بوسط حسابي (3.74) وبنسبة مئوية (74.76) % . وايدت الاطراف المستفيدة وفقا لنتائج التحليل الاحصائي مساهمة المدخل السياسي في رفع ثقافة المجتمع الاقتصادي والمالي بالمعايير المحاسبية ودور المحاسبة في البيئة الاقتصادية بوسط حسابي (3.68) وبنسبة مئوية (73.57) % . كما تشير نتائج التحليل الاحصائي وفقا لاراء عينة الدراسة الى مساهمة المدخل السياسي في وضع التطبيقات المحاسبية التي تتناسب وحاجات ونوع النشاط الاقتصادي للمستفيدين وسرعة الاستجابة لها بوسط حسابي (3.65) وبنسبة مئوية (73.10) % . فيما حصل متغير مساهمة المدخل السياسي في الحد من تعدد وتنوع المعايير المعتمدة والتي تسبب الازباك وسوء الفهم لدى الاطراف المستفيدة وفقا لاراء عينة الدراسة على وسط حسابي (3.49) وبنسبة مئوية (69.76) % .

**جدول (16) نتائج التحليل الإحصائي للآثار الإيجابية للمدخل السياسي في الأطراف المستفيدة**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	يساهم المدخل السياسي في وضع التطبيقات المحاسبية التي تتناسب وحاجات ونوع النشاط الاقتصادي للمستفيدين وسرعة الاستجابة لها.	3.6548	73.096%	1.02374
2	يساهم المدخل السياسي في الحد من تعدد وتتوع المعايير المعتمدة والتي تسبب الازباك والفهم لدى الاطراف المستفيدة.	3.4881	69.762%	.96310
3	يساهم المدخل السياسي في رفع درجة الالتزام كون المعايير الناتجة تمثل حصيلة مشاركة الاطراف المستفيدة في اعدادها .	3.7738	75.476%	.88292
4	يساهم المدخل السياسي في رفع ثقافة المجتمع الاقتصادي والمالي والمجتمع بشكل عام بالمعايير المحاسبية ودور المحاسبة في المجتمع	3.6786	73.572%	.89390
5	تعد المهنة هي الجهة الافضل لقيادة عملية ادارة اصدار المعايير المحاسبية في العراق.	3.7381	74.762%	.94575
	متوسط المتوسطات	3.6667	73.33%	

**المحور الثاني : المناهج المفضلة للمدخل السياسي من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية:** تشير نتائج التحليل الى تفضيل المدخل السياسي مع تبني منهج مختلط بين مهنة المحاسبة والحكومة في ادارة عملية صياغة واصدار المعايير المحاسبية والذي يمكن اعتماده في العراق بوسط حسابي (3.94) وبنسبة مئوية (78.81 %) . اما في مجال تفضيل المدخل السياسي كمنهج تفاوضي في عملية صياغة المعايير وفقا لاراء عينة الدراسة فقد اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى حصولها على وسط حسابي (3.31) وبنسبة مئوية (66.19 %) . كما حصل منهج قيادة الحكومة لعملية صياغة المعايير المحاسبية في ظل المدخل السياسي بالنسبة للاطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية مرتبة ضئيلة نسبيا بوسط حسابي (3.13) وبنسبة مئوية (62.62%).

**جدول (17) نتائج التحليل الإحصائي للمناهج المفضلة للمدخل السياسي من قبل الاطراف المستفيدة**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	تعد الحكومة من افضل الاطراف التي يجب ان تتولى ادارة عملية اصدار المعايير المحاسبية في العراق.	3.1310	62.62%	1.05030
2	يساهم تبني منهج مختلط بين المهنة المحاسبية والحكومة في ادارة اصدار المعايير المحاسبية هو افضل مدخل يمكن اعتماده في العراق	3.9405	78.81%	.84099
3	يعد المدخل التفاوضي في عملية اعداد واصدار المعايير المحاسبية هو المفضل في العراق.	3.3095	66.19%	1.01763
	متوسط المتوسطات	3.4603	69.21%	

**المحور الثالث : تفضيل الاطراف المستفيدة للمدخل السياسي ام العلمي ام المعايير الدولية :** لقد تم التعبير عن المحور من خلال اربعة متغيرات وتمثلت نتائج التحليل بحصول متغير تبني المدخل العلمي التفاوضي مع الاستفادة من المعايير الدولية باعتباره المدخل الاكثر نجاحا في البيئة العراقية حيث بلغ الوسط الحسابي (3.79) وبنسبة مئوية (75.71 % ) ، في حين كان تفضيل المدخل السياسي من خلال عمليات التحشيد والضغط على قبول المعيار من قبل الاطراف المؤثرة بوسط الحسابي (3.48) وبنسبة مئوية (69.76 % ) ، يليه تبني اصدار معايير وفق المدخل العلمي الصرف امرا اكثر فائدة للبيئة العراقية بوسط حسابي (3.41) وبنسبة مئوية ( 68.48 % )، فيما حصل متغير تبني المعايير الدولية في العراق بدلا من صياغة المعايير المحاسبية محليا على وسط حسابي (3.27) وبنسبة مئوية (65.48 % ) .

**جدول (18) نتيج التحليل الاحصائي لتفضيل المدخل السياسي ام العلمي ام المعايير الدولية**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يعد تبني المعايير الدولية في العراق بدلا من صياغة معايير محلية مفيدا وناجحا .	3.2738	%65.476	1.02206
2	تبني اصدار معايير وفق المدخل العلمي الصرف امرا اكثر فائدة في البيئة العراقية	3.4167	%68.334	.97200
3	تبني مدخلا علميا وتفاوضيا مع الاستفادة من المعايير الدولية هو المدخل الاكثر نجاحا في البيئة العراقية .	3.7857	%75.714	.94514
4	يساهم المدخل السياسي في ظهور عمليات التحشيد والضغط على قبول المعيار من قبل الاطراف المؤثرة.	3.4881	%69.762	.93775
	متوسط المتوسطات	3.4919	%69.81	

**المحور الرابع : التأثيرات السلبية للمدخل السياسي وفق اراء الاطراف المستفيدة:** تم التعبير عن هذا المحور من خلال خمسة متغيرات . وقد اظهرت نتائج التحليل ان المدخل السياسي يساهم في رفع التكاليف الاقتصادية للمعيار على الاطراف المستفيدة نتيجة تكاليف الضغط والتحشيد من اجل الحصول على المعيار المفيد بالنسبة لهم بوسط الحسابي (3.33) وبنسبة مئوية (66.66 % ) . كما ايدت اراء عينة الدراسة التأثيرات السلبية للمدخل السياسي من خلال تبني معايير تخدم المستثمرين الكبار دون الاخذ بنظر الاعتبار حال المستثمرين الصغار بوسط حسابي (3.32) وبنسبة مئوية (66.43 % ) . وفيما يتعلق بواقع مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ، تشير نتائج التحليل الاحصائي بان المجلس لا ياخذ مصالح الاطراف المختلفة ذات المصلحة بنظر الاعتبار بوسط حسابي (3.25) وبنسبة مئوية (65 % ) .

**جدول (19) نتائج التحليل الاحصائي للاثار السلبية للمدخل السياسي في الاطراف المستفيدة**

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يساهم المدخل السياسي في رفع التكاليف الاقتصادية للمعيار على الاطراف المستفيدة نتيجة التحشيد والضغط للحصول على المعيار الملائم لها.	3.3333	%66.666	.94847
2	يساهم المدخل السياسي في تبني معايير تخدم المستثمرين الكبار دون الاخذ بنظر الاعتبار حالة المستثمرين الصغار .	3.3214	%66.428	1.01981
3	لاياخذ مجلس المعايير العراقي الحالي مصالح الاطراف المختلفة ذات المصلحة بنظر الاعتبار .	3.2500	%65	1.17068
4	لم يساهم عمل مجلس المعايير العراقي في تطوير التطبيقات المحاسبية المقبولة .	3.0833	%61.666	1.17410
5	يعد اسلوب عمل المجلس والاطراف التي يتشكل منها غير ملائم لمتطلبات البيئة المحاسبية في العراق .	3.2262	%64.524	1.16527
	متوسط المتوسطات	3.2428	%64.86	

وتلى ذلك بان عمل المجلس والاطراف التي يتشكل منها غير ملائم لمتطلبات البيئة المحاسبية الحالية في العراق وفقا لاراء عينة الدراسة اذ حصل على وسط حسابي (3.23) وبنسبة مئوية (52.64%) . كما تشير نتائج التحليل الاحصائي الى ان عمل المجلس الحالي لم يساهم في تطوير التطبيقات المحاسبية المقبولة كأحد الاثار السلبية للمدخل السياسي من خلال عمل مجلس المعايير العراقي اذ حصل على وسط حسابي (3.08) وبنسبة مئوية (61.67%).

اما في اطار النتائج الاجمالية للمتغير الرئيس والمتمثلة بنتائج التحليل الاحصائي ، والتي تؤكد تقبل واقع البيئة المحاسبية في العراق لتبني المدخل السياسي وفق اراء مستخدمي المعلومات المحاسبية ، اذ تشير اراء العينة وفقا لنتائج التحليل الاحصائي الى ان المدخل السياسي في عملية صياغة المعايير المحاسبية اثارا ايجابية في مستخدمي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية اكثر من الاثار السلبية لتبنيه بوسط حسابي (3.67) وبنسبة مئوية (73.33%)، فيما تم تفضيل المدخل السياسي على العلمي و الدولي من قبل العينة بوسط حسابي (3.49) وبنسبة مئوية (69.81%) . اما اراء العينة فقد تركزت حول تفضيل المدخل السياسي للاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية في العراق بوسط حسابي (3.46) وبنسبة مئوية (69.21%) . اما بالنسبة لوجود اثار سلبية للمدخل السياسي على مستخدمي المعلومات المحاسبية فتشير نتائج التحليل الاحصائي الى وسط حسابي بمقدار (3.24) وبنسبة مئوية (64.89%) .

وخالصة ما تقدم يمكن تاشير ان اثر المدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية في التطبيقات المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية اكبر من اثره في معدي المعلومات المحاسبية الناتجة من التطبيقات المقبولة في البيئة العراقية بالاعتماد على متوسط المتوسطات الذي تظهره جداول الوسط الحسابي والنسبة المئوية السابقة بمقدار وسط حسابي (3.47) وبنسبة مئوية (69.31%) لمستخدمي المعلومات المحاسبية

وبوسط حسابي (3.45) وبنسبة مئوية (68.97 %) لمعدي المعلومات المحاسبية . كما اظهرت النتائج ان الآثار الايجابية للمدخل السياسي كانت اكبر من الآثار السلبية له في صياغة المعايير المحاسبية في البيئة العراقية وفق اراء العينتين مجتمعتين .

#### 4. علاقة واثر المدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية باستخدام التحليل الاحصائي :

- معامل ارتباط بيرسون : بهدف اختبار نوع وقوة علاقة المدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية تم اعتماد معامل الارتباط بيرسون في عملية التحليل . وقد اظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( 0.01 ) بمقدار ( 0.568 ) مما يشير الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية يؤكدها مستوى الدلالة (sig 0.000) بين متغير المدخل السياسي والتطبيقات المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية .

- معادلة الانحدار الخطي :- يساهم استخدام معادلة الانحدار في بيان اثر المدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية والتي تم اعتمادها في ضوء المتغيرين الرئيسيين، حيث يظهر تحليل التباين ان قيمة F المحسوبة قد بلغت (27.667) في حين بلغت قيمة F الجدولية (2.79) بدرجتي حرية (1، 58) وبمستوى معنوية (0.05) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار ، اي تأثير المدخل السياسي بشكل معنوي في التطبيقات المقبولة من قبل المعدين وكما موضح بالجدول (20) . وهو ما يعني قبول الفرضية ( 1 ) بدرجة ثقة (95%).

جدول (20) تحليل التباين للانحدار الخطي لمتغيري المدخل السياسي والتطبيقات المقبولة للمعدين

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig.
الانحدار	3.804	1	3.804	27.667	0.000
البواقي	7.974	58	0.137		

اما باطار تحديد درجة تفسير متغير المدخل السياسي للتطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل المعدين ، فقد تم استخدام معامل التحديد R<sup>2</sup> للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (32.3%) ، وهو ما يشير الى نسبة تفسير المدخل السياسي للتغير الحاصل في التطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية ، وهي نسبة تفسير مهمه في واقع البيئة العراقية في عملية اعداد المعيار المحاسبي وبالتالي دورها في التأثير في التطبيقات المحاسبية في الواقع الميداني ، مع الحاجة لاجراء المزيد من اجل اظهار تأثير المدخل الايجابية على المهنة المحاسبية وقدراتها التطبيقية . وبناء عليه فاننا سنرفض الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) ونقبل الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية .

## 5. علاقة واثر المدخل السياسي في التطبيقات المحاسبية من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية باستخدام التحليل الاحصائي :

- معامل ارتباط بيرسون:- بهدف اختبار نوع وقوة علاقة المدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية تم اعتماد معامل الارتباط بيرسون في عملية التحليل . وقد اظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( 0.01 ) بمقدار ( 0.622 ) مما يشير الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية يؤكدها مستوى الدلالة (sig 0.000) بين متغير المدخل السياسي والتطبيقات المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية .

- معادلة الانحدار الخطي :- تم استخدام معادلة الانحدار في بيان اثر المدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية ، حيث يظهر تحليل التباين ان قيمة F المحسوبة قد بلغت ( 51.761 ) في حين بلغت قيمة F الجدولية (3.957) بدرجتي حرية (1، 82 ) وبمستوى معنوية (0.05) مما يؤكد معنوية نموذج الانحدار، اي تأثير المدخل السياسي بشكل معنوي في التطبيقات المقبولة وفق اراء عينة المستخدمين . وهو ما يعني قبول الفرضية ( 2 ) بدرجة ثقة (95%).

### جدول (21) تحليل التباين للانحدار الخطي لمتغيري المدخل السياسي والتطبيقات المقبولة للمستخدمين

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig.
الانحدار	8.224	1	8.224	51.761	0.000
البواقي	13.028	82	0.159		

اما باطار تحديد درجة تفسير متغير المدخل السياسي للتطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية ، فقد تم استخدام معامل التحديد R2 للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (38.7%) ، وهو ما يشير الى نسبة تفسير المدخل السياسي للتغير الحاصل في التطبيقات المحاسبية المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وهي نسبة تفسير تتناسب ودور مدخل وضع المعايير في التطبيقات المحاسبية من قبل الاطراف المستفيدة التي تحاول الاشتراك في عملية صياغة المعايير المحاسبية للاستفادة من الجانب المحاسبي في تعظيم منافعها الاقتصادية ، وهي في حقيقتها نسبة مهمة مقارنة بحدثة مشاركة تلك الاطراف في عملية صياغة المعايير المحاسبية . وبناءا عليه فاننا سنرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمدخل السياسي في التطبيقات المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية.

واجمالاً فان نتائج التحليل الاحصائي في مجال معاملات الارتباط والانحدار تشير الى وجود علاقة واثر معنويين للمدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية في التطبيقات المقبولة من قبل معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية توضحها نسبة تفسير المتغير المستقل للتغير الحاصل في المتغير التابع والتي كانت (32.3%) و (38.7%) على التوالي . كما يتضح ان علاقة واثر المدخل السياسي في

صياغة المعايير المحاسبية في التطبيقات المقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية كانت أكبر من علاقته وأثره في التطبيقات المقبولة من قبل معدي المعلومات المحاسبية وهذا يشير إلى حاجة ودعم الأطراف المستفيدة لتفعيل استخدام المدخل السياسي الذي يسمح لها بالمشاركة الفاعلة في صياغة المعايير المحاسبية وخصوصاً تلك التي تحقق مصالحهم الخاصة في البيئة العراقية.

## الاستنتاجات

1. يساهم المدخل السياسي في إعداد معايير محاسبية وطنية تلبى متطلبات الأطراف المستفيدة في البيئة المحلية وتجاوز الاعتماد على النقل والتقليد للمعايير المحاسبية لبيئات دولية خاصة أو للمعايير الدولية من خلال الأخذ بالمعايير والتطبيقات التي تلبى حاجات الأطراف المستفيدة وإمكانيات البيئة المحاسبية وخصوصياتها .
2. يساهم المدخل السياسي في تعميق ثقافة الضغط والتشديد والتوافقات والمساومات في العمل المحاسبي والذي قد يسبب خرقاً للقيم الثقافية للمجتمعات التي لا تؤمن ولا تمارس مثل هذه السلوكيات لتصبح فيما بعد ثقافة دخيلة تؤدي إلى التغيير الثقافي للمجتمع .
3. يؤثر المدخل السياسي سلباً في معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها من خلال رفع زخم التطبيقات المحاسبية المتولده عنه نتيجة تنوع التطبيقات المطلوبة من قبل مختلف الأطراف ذات المصلحة في المعايير المحاسبية ، والذي يسبب الأرباح الحاصل في الفهم والتطبيق لمثل هذه المعايير .
4. يساهم المدخل السياسي في تطوير التطبيقات المحاسبية من خلال إعطاء ورفع دور المهنة فضلاً عن مشاركة غالب الأطراف المستفيدة وإبداء آراءها وحاجاتها في المعيار المقترح .
5. للمدخل السياسي أثراً إيجابية في التطبيقات المحاسبية المقبولة تفوق آثاره السلبية في إطار البيئة العراقية من وجهة نظر معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها .
6. للمدخل السياسي علاقة وتأثيراً إيجابيين في التطبيقات المقبولة من قبل كل من معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها في البيئة العراقية .

## التوصيات

1. ضرورة الاهتمام الجدي من قبل مهنة المحاسبة نفسها في تفعيل دورها في تطوير العمل المحاسبي في البيئة العراقية وعدم ترك العملية لتدار من قبل اطراف خارجية اخرى في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتقنية الحاصلة ، والمشاركة الفاعلة في عملية صياغة المعايير المحاسبية لما له من دور فعال في رفع مستوى المهنة والارتقاء بمكانتها في المجتمع .
2. اعادة النظر الجدية في طبيعة عمل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية واليات العمل فضلاً عن تشكيلة اعضاءه وادارة عملية صياغة المعايير المحاسبية بالشكل الذي يلائم البيئة العراقية واحتياجات ومتطلبات الاطراف المختلفة ذات المصلحة .
3. ضرورة تدخل الجامعة في عملية صياغة المعايير المحاسبية من خلال دورها في دراسة واقتراح الحلول لمشاكل التطبيقات والنظم المحاسبية واليات التنفيذ العملية وبما يساهم في تفعيل الجانب العلمي لعملية صياغة المعايير المحاسبية والتي تناسب البيئة العراقية .
4. ضرورة تبني المدخل السياسي في العراق من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية وبالشكل الذي يلائم الاطار الثقافي والاجتماعي والقانوني للبيئة العراقية وبما يساهم في وضع التطبيقات المحاسبية التي تلائم البيئة العراقية لما له من اثار ايجابية في تفعيل دور معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.
5. ضرورة اصدار المعايير المحاسبية المحلية التي تناسب حاجات ومتطلبات الوحدات الاقتصادية في العراق وذلك من خلال مشاركة جميع الاطراف ذات المصالح وبالاستفادة من المعايير والتجارب الدولية التي تلائم متطلبات البيئة العراقية والتقيد بعدم النقل والتقليد غير المدروس لما له من اثار ثقافية واقتصادية ضارة .
6. ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار دراسة وتطوير المناهج المحاسبية في الجامعات العراقية وبما يتناسب واهمية دور معدي المعلومات المحاسبية في تحليل التطبيقات المحاسبية وعملية بناء اعداد وصياغة المعايير المحاسبية .

## المصادر والمراجع

1. بلقاوي , احمد (2009) , " نظرية محاسبية " , ترجمة رياض العبدالله , طبعة العربية , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , الاردن .
2. حنان , رضوان حلوة , (2006) , " النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير " , دار وائل للنشر , الطبعة الثانية , الاردن .
3. Horngren, Charles, 1973, ' The Marketing of Accounting Standards ' , Journal of Accountancy , October, PP.61-66.
4. شرويدر , ريتشارد واخرون, ( 2006) , " نظرية المحاسبة " ط 1 , دار المريخ للنشر , الرياض.
5. علي , محمود وهزيمة , محمد عوض , (2006) , " المدخل الى فن التفاوض " , الطبعة الاولى , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان .
6. لطفي , امين السيد احمد , (2005) , " نظرية المحاسبة ( منظور توافق الدولي ) " , دار الجامعية , مصر .
7. Porter, Tony, 2004, **Private Authority, Technical Authority and the Globalization of Accounting Standards**, [www.memaster.ca](http://www.memaster.ca), Dec.
8. ججاوي وعبدالله , طلال , رياض جاسم , (2002) , " منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية - حالة العراق " , مجلة العربية للمحاسبة - جامعة البحرين , العدد الاول , المجلد 5 , ص 79-118 .
9. Konigsgruber, Roland, 2009, **A political economy of accounting standard setting**, accounting, organizations and society, vol.8, no.1.
10. فارس , زين العابدين , ( 1989 ) , دراسات في المحاسبة , كلية التجارة , جامعة قنا , السويس .
11. Griffin, Paul A., 1980, **Discussion of policy models in accounting: A critical commentary**, accounting, organizations and society, vol.5, no.1, pp.65-69.
12. Milne, Markus J., 2001, Positive Accounting Theory, Political costs and social disclosure analyses: A critical look, [www.commerce.otago.ac.nz](http://www.commerce.otago.ac.nz).
13. العبدالله رياض جاسم , (1998) " ما يسمى بـ ( المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ) والبلدان النامية " , مجلة الاداره والاقتصاد , الجامعه المستنصريه , العدد ( 24 ) , نيسان , - ص 140 - 161 .
14. Young, David S., 1991, **Interest group politics and the licensing of public accountants**, the accounting review. Vol.66, no.4, Oct.

15. Keiso , Donald E . and Jerry J. Weygandt , 1995, Intermediate Accounting ' John Wiley & Sons , Inc.
16. Zafar, M. Iqbal, 2010, **CPAs must stand firm in standard setting process**, www.iqbal.org.
17. Watts, Ross L., and Zimmerman J., "1990, **Positive Accounting Theory: a ten year perspective**", The Accounting Review, vol.65, no.1, Jan., pp.131-156.
18. الفداغ , فداغ (2002)، "المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والاصول"، الكتاب الاول، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن.
19. ججاوي ، طلال محمد علي (2010)، **عملية وضع المعايير المحاسبية واثرها في السلوك الاقتصادي للشركات**، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الاول، العدد الاول، اذار.
20. Itoh, Kunio,(1982), Accounting standard setting and its economic consequences : with special reference to information inductance in a cost – benefit framework , journal of commerce and management , no.17, vol.1 , http:hdi.handle.net. 10086.6677
21. Wyatt, Arthur R., 1991, **accounting standard setting at a crossroads**, Accounting horizons, no.5, vol.3, Sep.
22. Brown, Victor H., 1990, **Accounting standards : Their economic and social consequences**, Accounting horizons, vol.4, no. 3, sep.
23. Sylvain , Durocher, Fortin, Anne & Cote, Louise, 2009, **Users participation in the accounting standard setting process : A theory – building study**, Accounting, Organizations and Society , vol. 32, no. 1-2 , Jan.- Feb.
24. [www.scribd.com](http://www.scribd.com).
25. غزوي , حسين عبد الجليل (2010)، " **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة اختبارية على شركات مساهمة العامة في المملكة العربية السعودية** " , رسالة ماجستير (غير منشورة)، الاكاديمية العربية في الدنمارك .
26. Breton , Denise and Largent , chris, 2000, " **The Paradigm web**", paradigm web., pp.1-13.
27. Lehman, cheryl and Tinker, Tony, 1987, "The Real cultural significance of Accounts ", Accounting, Organizations and Society, vol.12. no.5, Pp.503-522

## الملحق (1) - الاستبانة

الأستاذ الفاضل

تحية طيبة...

الاستمارة التي بين يديكم الكريمة هي جزء من البحث الموسوم (المدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية وتأثيره في التطبيقات المقبولة - دراسة ميدانية في البيئة العراقية ) ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ومعرفة علمية واسعة في هذا المجال ، حرصنا الاخذ بآراءكم الموضوعية والدقيقة حول ماورد فيها شاكرين تعاونكم في ابداء آرائكم الموضوعية خدمة في الوصول الى نتائج علمية سليمة .

مع خالص التقدير سلفاً .

ملاحظة : الاستبانة مخصصة للاغراض العلمية فقط وان الاجابات الواردة فيها ستعامل بسرية لذا لا حاجة لذكر الاسم او التوقيع .

مدرس مساعد  
دارستان حسن حمد

الأستاذ المساعد  
د. محمد حويش الشجيري

أولاً- المفاهيم الأساسية الواردة في الاستبانة:

1. المدخل السياسي : هو منهج لتنظيم تفاعل كل الاطراف المستفيدة في عملية صياغة المعايير المحاسبية.

2. التطبيقات المقبولة : وهي الطرق والقواعد المحاسبية التي تحصل على القبول الجماعي من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية .

ثانياً : بيانات شخصية عن المستجيبين

الوظيفة الحالية : محاسب او مدقق  طرف مستفيد

التحصيل الدراسي : دكتوراه  ماجستير  محاسبة قانونية  بكالوريوس  أخرى

سنوات الخبرة : أقل من 5 سنة  من 5 - أقل من 10 سنة  من 10 - أقل من 15 سنة

من 15 - أقل من 20 سنة  20 سنة فأكثر

ثالثاً - الأسئلة :-

الاسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1					
تعد البيئة المحاسبية العراقية بيئة معتمدة على التفاوض والضغط بين مختلف الاطراف ذات المصلحة في مجال صياغة المعايير المحاسبية .					
2					
هناك اطراف مختلفة مؤثرة بشكل خاص في عملية صياغة وقرار المعايير المحاسبية في العراق .					
3					
تعتمد البيئة المحاسبية في العراق على آراء جهة محددة عند اختيار وصياغة المعيار المحاسبي .					

4	تعتمد البيئة المحاسبية في العراق عند اختيار وصياغة المعايير على النقل من بيئات محاسبية دولية اخرى .
5	تعد الحكومة من الجهات البارزة في التأثير على عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق .
6	تعد المهنة المحاسبية من خلال نقابة المحاسبين والمدققين عنصر مؤثر بشكل قوي في صياغة المعايير المحاسبية في العراق .
7	يعد سوق العراق للاوراق المالية ذو تاثير كبير في عملية
8	للاكاديميين المحاسبين في الجامعات العراقية دور فاعل في
9	للمستثمرين دور مهم في صياغة المعايير المحاسبية في العراق .
10	لمديري الشركات الخاصة الكبيرة تاثير مهم في صياغة المعايير المحاسبية في العراق .
11	يعد وضع المعايير المحاسبية في العراق ناتج لعملية تفاوضية بين الاطراف المختلفة ذات المصلحة في المعايير المحاسبية .
12	يعد وضع المعايير المحاسبية في العراق ناتج لعملية تفاوضية بين الاطراف المسيطرة على المهنة المحاسبية .
13	لاتخضع عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق للتفاوض وانما للاراء المتعددة
14	تخضع عملية صياغة المعيار المحاسبي بشكل تام لأرادة جهة واحدة مسيطرة .
15	تعد المعايير المستخلصة من الدراسات والبحوث الاكاديمية والمهنية هي المعايير الاكثر ملائمة للبيئة العراقية
16	تعد المعايير المعدة والمقبولة بالتوافق من قبل جميع الاطراف ذات الصلة بالمعيار هي الاسلوب الامثل للبيئة العراقية
17	تبنى المعايير الدولية بشكل كامل يعتبر امرا مفيدا للبيئة العراقية
18	تبنى معايير علمية تاخذ بنظر الاعتبار الاستفادة من المعايير الدولية والحصول على توافق جميع الاطراف المتأثرة بها تعد
19	يساهم المدخل السياسي في تلبية متطلبات الاطراف المستفيدة المختلفة وحاجاتها المختلفة من المعايير .
20	يساهم المدخل السياسي في زيادة اهتمام الجامعات بعملية صياغة المعايير عندما تكون طرفا في العملية.
21	يساهم المدخل السياسي في رفع مستوى المهنة من خلال دعم دورها في عملية صياغة المعايير المحاسبية .
22	يساهم المدخل السياسي في رفع مستوى ثقة الاطراف المستفيدة في المعايير من خلال مشاركتهم باعدادها .
23	يساهم المدخل السياسي في زيادة عدد المعايير والطرق المقبولة استجابة لمتطلبات الجهات المختلفة المؤثرة في وضع المعيار .
24	يساهم المدخل السياسي في زيادة تاثير الاطراف المتنفذة على عملية اعداد المعايير دون غيرها من الاطراف الصغيرة وغير المؤثرة.
25	يساهم المدخل السياسي في ظهور عمليات الضغط والتشديد من اجل التأثير في المعيار بما يتناسب والمصلحة الخاصة .

26	يساهم المدخل السياسي في تعميق ثقافة التحشيد والضغط والتفاوض من اجل تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.			
27	يجب ان تقود مهنة المحاسبة عملية صياغة المعايير المحاسبية			
28	يجب ان تقود الحكومة عملية صياغة المعايير المحاسبية في			
29	المهنة يجب ان تشترك كل من المهنة والحكومة في قيادة عملية صياغة			
30	يساهم الدعم القانوني لعملية اصدار المعيار المحاسبي من خلال اعطاءه قوة الالزام في نجاح المدخل السياسي في العراق .			
31	عدم اهمال كافة الاطراف المتأثرة بعملية صياغة المعايير المحاسبية يساهم في نجاح عملية صياغة المعايير المحاسبية في			
32	يساهم مزاوجة المدخل العلمي مع المدخل السياسي في مجال اختيار الموضوع واعداد مسودة المعيار المحاسبي في نجاح			
33	يساهم دعم الجانب الاعلامي لعملية اصدار المعايير المحاسبية والتثقيف بشأنها في نجاح المدخل السياسي في العراق.			
34	رفع دور الجامعات في المساهمة في تطوير وصياغة المعايير			

#### استمارة معدي المعلومات المحاسبية

1	يوفر المدخل السياسي الفرصة لمهنة المحاسبة لتبني المعايير المحاسبية التي تلائم توجهات المهنة ومتطلباتها العملية في العراق .			
2	يساهم المدخل السياسي في معرفة المهنة بحاجات الاطراف المستفيدة وتحقيقها مما يؤدي الى رفع مكانة ودور المهنة واهميتها في المجتمع .			
3	يساعد المدخل السياسي المهنيين على الالتزام بالمعايير كونها نتاج لمتطلباتهم .			
4	يساهم المدخل السياسي في رفع درجة مشاركة المهنة او قيادة عملية اعداد المعايير المحاسبية.			
5	تعد المهنة هي الجهة الافضل لقيادة عملية ادارة وصياغة المعايير المحاسبية في العراق.			
6	تعد الحكومة هي الافضل لتولى ادارة عملية صياغة المعايير المحاسبية في العراق.			
7	يساهم تبني منهج مختلط بين المهنة المحاسبية والحكومة في ادارة صياغة المعايير المحاسبية هو افضل مدخل يمكن اعتماده في العراق .			
8	يعد المدخل التفاوضي بين الجهات ذات المصلحة في عملية اعداد واصدار المعايير المحاسبية هو الملائم للبيئة العراقية.			
9	يعد تبني المعايير الدولية في العراق بدلا من صياغة معايير			
10	يساهم تبني اصدار معايير وفق المدخل العلمي الصريح امرا اكثر فائدة في البيئة العراقية			
11	ان تبني مدخلا علميا وتفاوضيا مع الاستفادة من المعايير الدولية هو المدخل الاكثر نجاحا في البيئة العراقية .			

12	المدخل السياسي يساهم في زيادة عبء المحاسبين والمدققين كونه يزيد من التطبيقات المقبولة لتتنوع متطلبات الاطراف المستفيدة ومصالحها في التطبيقات الجديدة .
13	يساهم المدخل السياسي في ضعف الالتزام بالمعيار الصادر نتيجة تعارض مصالح الاطراف التي تقف وراء المعيار .
14	يساهم المدخل السياسي في وضع تطبيقات قد يكون بعضها غير مقبول نتيجة ضغط اطراف ذات مصلحة خاصة في هذه التطبيقات .
15	لا يأخذ مجلس المعايير العراقي الحالي مصالح الاطراف المختلفة ذات المصلحة بنظر الاعتبار .
16	لم يساهم عمل مجلس المعايير العراقي في تطوير التطبيقات المحاسبية المقبولة .
17	يعد اسلوب عمل المجلس والاطراف التي يتشكل منها غير ملائم لمتطلبات البيئة المحاسبية في العراق .

#### استمارة مستخدمي المعلومات المحاسبية

1	يساهم المدخل السياسي في وضع التطبيقات المحاسبية التي تتناسب وحاجات ونوع النشاط الاقتصادي للمستفيدين وسرعة الاستجابة لها.
2	يساهم المدخل السياسي في الحد من تعدد وتنوع المعايير المعتمدة والتي تسبب الازباك والفهم لدى الاطراف المستفيدة.
3	يساهم المدخل السياسي في رفع درجة الالتزام كون المعايير الناتجة تمثل حصيلة مشاركة الاطراف المستفيدة في اعدادها .
4	يساهم المدخل السياسي في رفع ثقافة المجتمع الاقتصادي والمالي والمجتمع بشكل عام بالمعايير المحاسبية ودور المحاسبة في المجتمع .
5	تعد المهنة هي الجهة الافضل لقيادة عملية ادارة اصدار المعايير المحاسبية في العراق .
6	تعد الحكومة من افضل الاطراف التي يجب ان تتولى ادارة عملية اصدار المعايير المحاسبية في العراق .
7	يساهم تبني منهج مختلط بين المهنة المحاسبية والحكومة في ادارة اصدار المعايير المحاسبية هو افضل مدخل يمكن اعتماده في العراق .
8	يعد المدخل التفاوضي في عملية اعداد واصدار المعايير المحاسبية هو المفضل في العراق .
9	يعد تبني المعايير الدولية في العراق بدلا من صياغة معايير وطنية هو المفضل في العراق .
10	تبني اصدار معايير وفق المدخل العلمي الصرف امرا اكثر فائدة في البيئة العراقية
11	تبني مدخلا علميا وتفاوضيا مع الاستفادة من المعايير الدولية هو المدخل الاكثر نجاحا في البيئة العراقية
12	يساهم المدخل السياسي في ظهور عمليات التحشيد والضغط على قبول المعيار من قبل الاطراف المؤثرة.
13	يساهم المدخل السياسي في رفع التكاليف الاقتصادية للمعيار على الاطراف المستفيدة نتيجة التحشيد والضغط للحصول على المعيار الملائم لها.

				يساهم المدخل السياسي في تبني معايير تخدم المستثمرين الكبار دون الاخذ بنظر الاعتبار حالة المستثمرين الصغار .	14
				لايأخذ مجلس المعايير العراقي الحالي مصالح الاطراف المختلفة ذات المصلحة بنظر الاعتبار .	15
				لم يساهم عمل مجلس المعايير العراقي في تطوير التطبيقات المحاسبية المقبولة .	16
				يعد اسلوب عمل المجلس والاطراف التي يتشكل منها غير ملائم لمتطلبات البيئة المحاسبية في العراق .	17

# **The Political Approach in Accounting Standards setting and its Impact on the Accepted Accounting Practices**

## **(A field Study in the Iraqi Environment)**

**Dr.Mohammed H. Alshujairi**

**Daristan Hassan Hamad**

Accounting Department

Accounting Department

University of Duhok

Managerial Technical College \  
Kurdistan

**Abstract:** *The degree of intervention and contribution in the formulation of an accounting standard and its acceptance is based on the degree of influence of the applications of that accounting standard on stakeholders. therefore, adopting a certain approach in the formulation of standards is considered important stemming from the degree of its impact on the special interests that would be affected by the applications that are to be obligated on the parties that will adopt them when expressing those interests. Based on above, the current study launches from the problem of the need for compatibility between the different beneficiaries and stakeholders in the formulation of accounting standards. Therefore this research aims at expounding the impact of the political approach in formulating accounting standards for preparers and users of accounting information, and the possibility of adopting the political approach to reach a consensus among multiple perspectives through the participation of all*

*parties to provide rational accounting information for users . In order to achieve the goals of the study ,the main hypotheses was formulated based on the study problem. In order to achieve the study objectives , the study used the theoretical analysis approach and the field work of the study used a questionnaire form designed to survey the opinions of community of accounting information preparers and the benefiting parties. The study concluded existence of a relationship and significant impact of the political approach on the accounting practices accepted by preparers and users. Based on that, the study suggests activating the role of the political approach for formulating the standards in order to gain acceptance.*

**Key Words: Political Approach , Accounting Standards , Accepted Accounting Applications.**